



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلاي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

\* قسم العلوم الاقتصادية \*

## أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية

"دراسة حالة الجزائر 2008-2017"

\* مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية \*

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة :

- فلاق عبد الله
- بن عتصمان سليم

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيلالي بونعامة	أ/د بلحمدي سيد علي
مشرفا	جامعة جيلالي بونعامة	أ/د بومازونة كريم
ممتحنا	جامعة جيلالي بونعامة	أ/د خلفاوي حكيم

السنة الجامعية: 2019/2018

# شكر و تقدير

نشكر الله العلي القدير على إتمام هذا البحث.

نتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة  
الأستاذ المشرف بومازونة كريم على ما قدمه لنا من إرشادات  
هادفة و توجيهات قيمة و الحرص الدائم على متابعة هذا العمل  
في مختلف مراحلها.

كما نتقدم بشكرنا الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة

المناقشة على قبولهم مناقشة و تقييم هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى كل الأساتذة و

الزملاء على تشجيعاتهم و إلى كل من أعاننا من قريب أو بعيد

لإعداد هذه المذكرة.

إهداء

أهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجيا أن يتقبله مني و يجعل

ثوابه في ميزان أعمالي

إلى قرّة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

والذي العزيزين أدامهما الله لي

إلى زوجتي العزيزة

إلى أولادي

محمد

زينب

نهال

إلى إخوتي و أخواتي إلى كل الأهل و الأصدقاء

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة و دعوة خالصة.

فلاق عبد الله

## إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى سيدنا محمد  
صلى الله عليه و سلم أما بعد

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من حملتني وهنا على وهن إلى من  
رعتني بعطفها و حبها إلى من تألمت لألمي و فرحت لفرحي إلى  
من قال فيها عز وجل الجنة تحت أقدام الأمهات إلى أمي حبيبتي

## الغالية

إلى من اكتوى بلسعات الدنيا من أجل أن يخرجنا من الظلمات  
إلى النور إلى من تعلمت منه مواجهة بنات الدهر و الصمود و  
التحدي في الحياة إلى من تعب لأجلي و كان بمثابة الضوء الذي  
ينير طريقي إلى من أفتخر حمل إسمه أبي العزيز

و إلى زوجتي الكريمة التي كانت سندا لي و بناتي الأعزاء.

إلى إخوتي و إلى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو من

بعيد.

بن عتصمان سليم.

# فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
I	شكر و تقدير
II	إهداء
III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VIII	الملخص
(أ-ث)	المقدمة العامة
	<b><u>الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية</u></b>
01	<b><u>تمهيد</u></b>
03	<b><u>المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف و التجارة الخارجية</u></b>
03	<b><u>المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف</u></b>
06-03	<b><u>الفرع 01: ماهية سعر الصرف</u></b>
10-07	<b><u>الفرع 02: أنظمة سعر الصرف</u></b>
13-10	<b><u>الفرع 03: أهم النظريات المفسرة لأسعار الصرف (تحديد أسعار العملات)</u></b>
14	<b><u>المطلب الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية</u></b>
16-14	<b><u>الفرع 01: عموميات حول التجارة الخارجية</u></b>
16	<b><u>الفرع 02: تطور التجارة الخارجية في الجزائر</u></b>
17	<b><u>المبحث الثاني: آثار سياسات سعر الصرف في التجارة الخارجية</u></b>

26-17	<u>المطلب الأول: أساسيات ميزان المدفوعات</u>
28-26	<u>المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري</u>
30-28	<u>المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات و الواردات</u>
30	<u>المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية</u>
33-30	<u>المطلب الأول: الدراسات السابقة</u>
33	<u>المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة</u>
34	<u>خلاصة الفصل</u>
	<u>الفصل الثاني: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات و علاقته بسياسة سعر الصرف</u>
36	<u>تمهيد</u>
37	<u>المبحث الأول: تطور و تحليل أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.</u>
43-37	<u>المطلب الأول: تطور الميزان التجاري</u>
46-43	<u>المطلب الثاني: تطور حساب رأس المال.</u>
49-46	<u>المطلب الثالث: تطور رصيد حساب الخدمات و الدخل و التحويلات</u>
50	<u>المبحث الثاني: أثر سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائرية.</u>
52-50	<u>المطلب الأول: تطور سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري</u>
54-52	<u>المطلب الثاني: تحليل أثر سعر اصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائرية</u>
55	<u>خلاصة الفصل:</u>
58-57	<u>الخاتمة العامة:</u>

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
7	نظم أسعار الصرف	جدول رقم (1,1)
9	خصائص أنظمة الصرف	جدول رقم (2.1)
37	الواردات الجزائرية	جدول رقم 01
38	توزيع الواردات و الصادرات الجزائرية حسب المتعاملين الاقتصاديين.	جدول رقم 02
40	تطور الصادرات الجزائرية 2008-2017	جدول رقم 03
42	رصيد الميزان التجاري للفترة 2008-2017.	جدول رقم 04
43	تطور حساب العمليات المالية 2011-2017 (بمليارات الدنانير الجزائرية).	جدول رقم 05
44	تطور رصيد رؤوس الأموال الرسمية لميزان المدفوعات.	جدول رقم 06
44	تطور حساب القروض القصيرة الأجل بالإضافة إلى بند السهو و الخطأ لميزان المدفوعات.	جدول رقم 07
45	تطور رصيد حساب رأس المال من 2008 إلى 2017.	جدول رقم 08
45	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008-2017.	جدول رقم 09
46	تطور رصيد العمليات على الخدمات لميزان المدفوعات الجزائري.	جدول رقم 10
47	تطور رصيد حساب الدخل على ميزان المدفوعات الجزائري 2008-2017.	جدول رقم 11
48	تطور رصيد التحويلات الصافية لميزان المدفوعات.	جدول رقم 12

51	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو للفترة 2008-2017.	جدول رقم 13
53	تطور رصيد ميزان المدفوعات و علاقته بسعر الصرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة.	جدول رقم 14

## فهرس الأشكال

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	منحنى بياني يمثل تطور الواردات الجزائرية	الشكل رقم 01
39	الشركاء الرئيسيين للجزائر (الواردات) للفترة 2014-2016	الشكل رقم 02
41	منحنى بياني يمثل تطور الصادرات الجزائرية	الشكل رقم 03
42	منحنى بياني يمثل تطور رصيد الميزان التجاري لفترة الدراسة	الشكل رقم 04
47	منحنى بياني لتطور رصيد العمليات على الخدمات.	الشكل رقم 05
48	منحنى بياني لتطور رصيد التحويلات الصافية.	الشكل رقم 06
52	منحنى بياني لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو للفترة 2008-2017.	الشكل رقم 07
54	تطور رصيد ميزان المدفوعات و علاقته بسعر الصرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة.	الشكل رقم 08

:

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف و التجارة الخارجية، إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار الإصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز على الميزان التجاري، و ذلك من خلال دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة 2008 إلى غاية 2017 و توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري و هذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات و التي تخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف - ميزان المدفوعات- الميزان التجاري- رفع قيمة العملة.

#### Résumé :

Le but de cette étude est de clarifier la relation existante entre des changements des taux de change et le commerce extérieur. Ainsi que d'accentuer des effets du taux de change surtout en ce qui concerne la politique dévaluation de la monnaie locale. Qui est entrée dans le cadre du programme de réforme structurel et son rôle dans la réduction du déficit dans la balance commerciale par la formulation d'un modèle standard de l'impact de fluctuation de taux de change et le dinar Algérien par rapport au dollar Américain sur la balance commerciale pendant la période de 2008-2017. cette étude est arrivée à ce que la politique de taux de change suivi en Algérie n'a pas été efficace pour corriger le déséquilibre de la balance commerciale, et ceci est dû à la nature de l'économie nationale qui est basé sur l'exportation d'hydrocarbures qui est évalués par l'OPEP

Mots-clés : le taux de change, Balance des paiements, balance commerciale, réévaluation de la monnaie.

المقدمة العامة

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية بينها مما أدى إلى إحداث اختلال في موازين مدفوعات الدول، و لسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية و بالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة و مناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لا سيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر، الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف تضفي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية و كذلك الحال بالنسبة للمستوردين، و منذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت و انتقال العديد من الدول النامية و المتقدمة نحو نظام الصرف المرن و اتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديون مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و التجارة، و تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم سياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي، و ذلك من خلال رفع حجم الصادرات و الحد من الواردات، حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث لجأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري في إطار توصيات صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الدولية، كونها أحد برامج التكيف و التعديل الهيكلي غلى اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الإختلالات الخارجية.

تزرخ الجزائر بثروات طبيعية عديدة على رأسها النفط الذي يعتبر مورد استراتيجي لها، و الذي يعد السبيل الوحيد لتواجدها في الأسواق العالمية بنسبة صادرات تقدر ب 98% من إجمالي الصادرات في مقابل حوالي 50% من الواردات المتأتية من أوروبا، و هيكل التجارة الخارجية الجزائرية يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، و التي تنتج أساسا من تقلبات أسعار النفط نتيجة تأثيرها على حصيلة الصادرات، و في ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار و الذي يتأثر برصيد الميزان التجاري و ميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، و يعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للإستيراد، و تكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط و متغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب و يترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلتها التجاري و التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

### 1- إشكالية الدراسة:

و بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ماهو أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية و ما هي سبل علاجها في الجزائر؟

و تدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي العوامل المحددة لتقلبات أسعار الصرف؟
  - 2- ما هو تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري؟
  - 3- هل تنويع الاقتصاد حل أنسب لحل مشكلة سعر الصرف؟
- 2- فرضيات الدراسة:

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع و محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية حاولنا إثبات صحتها من خطئها و هي كالتالي:

- ✓ تقلبات سعر الصرف له تأثير سلبي على إجمالي الصادرات.
- ✓ تقلبات سعر الصرف له تأثير إيجابي على إجمالي الواردات.
- ✓ تنويع الاقتصاد حل أنسب في مواجهة مشكلة سعر الصرف.

مبررات إختيار الموضوع:

ترجع أسباب لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ- أسباب شخصية:

- الميول الشخصية للدراسات ذات الطابع التحليلي من أجل التعرف على التقارير الدورية لبنك الجزائر.
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي و الكلي و علاقتها بموضوع التجارة الدولية.

ب- أسباب موضوعية:

- أن هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص
- معرفة السياسات الأكثر ملائمة من أجل توسيع حجم التبادل التجاري (الصادرات، الواردات) و التوجه نحو اقتصاد مفتوح.
- حالة التجارة الخارجية للبلاد.

### أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:  
محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على التجارة الخارجية  
تقديم إطار نظري حول سعر الصرف العملة و أهم النظريات المحددة له و مضمون سياسة التجارة الخارجية  
تسليط الضوء على العلاقة النظرية لسعر الصرف و التجارة الخارجية

### أهمية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف حلقة وصل في العلاقات الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا و داخليا، حيث أن سعر استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية و السياسات المالية و النقدية المتبعة و قدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد، بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف خاصة سياسة التخفيض لا تزال محور النقاش بين الاقتصاديين و أصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة. تكمن أهمية الدراسة في:

- بيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية.
- توضيح مدى تأثير سعر الصرف في ظل غياب سياسة مالية فعالة في الجزائر.

### حدود الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني و زمني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة 2008-2017 و لقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي و كذا تماشيا مع الإصلاحات المالية و المصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

### منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

تعددت المناهج المعتمدة في الدراسة للوصول إلى إجابة على الإشكاليات المطروحة فاستخدمنا منهج التحليل الوصفي لمعرفة الجانب النظري في سعر الصرف و كذا التجارة الخارجية أما فيما يخص الجانب التطبيقي فاستخدمنا المنهج التحليلي و الذي اعتمدناه في الدراسة و تطلب التحليل استخدام تقارير و إحصائيات بنك الجزائر لإسقاط الدراسة على التجارة الخارجية من خلال بناء نموذج أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية.

### هيكل البحث:

سعى منا لإنجاز هذه المذكرة و الإجابة على الإشكالية، قمنا بتقسيم المذكرة إلى مقدمة و خاتمة و فصلين، خصص الفصل الأول للجانب النظري و ذلك من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، و الجانب الثاني خصص لدراسة حالة، و التي من خلالها تم إختبار الفرضيات.

عنوان الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية، و الذي تم تقسيمه أيضا إلى ثلاثة مباحث، **المبحث الأول** حول مفاهيم حول سعر الصرف و التجارة الخارجية الذي بدوره يتضمن مطلبين. المطلب الأول حول سعر الصرف. و الثاني حول التجارة الخارجية. أما **المبحث الثاني** يتناول آثار سياسات سعر الصرف في التجارة الخارجية و الذي بدوره أيضا يتضمن ثلاثة مطالب. الأول أساسيات ميزان المدفوعات و الثاني ماهية الميزان التجاري و المطلب الثالث يتضمن تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات و الواردات. أما **المبحث الثالث** يتضمن الأدبيات التطبيقية و الذي ينقسم إلى مطلبين: المطلب الأول يتضمن الدراسات السابقة و الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة.

### الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية و الذي ينقسم إلى مبحثين

المبحث الأول يحتوي على تطور و تحليل أرصدة ميزان المدفوعات و الذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول يتحدث عن تطور الميزان التجاري و الثاني يتحدث عن تطور حساب رأس المال و الثالث عن تطور رصيد حساب الخدمات و الدخل و التحويلات الصافية و المبحث الثاني يتناول أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائر و الذي يحتوي مطلبين: المطلب الأول يتضمن تطور سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري و الثاني تحليل أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري. و في الأخير خاتمة الموضوع.

# الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية

## تمهيد:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية و النشاط التجاري بين دول العالم المختلفة و التي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية و قيام التبادل بين مختلف دول العالم القيام بعلاقات دائنة و مدينة و من أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية و العملات الأجنبية، و هو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع و تشتري العملات، و عادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات و تغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها و تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

و من هنا تظهر أهمية الدراسة سعر الصرف و كل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية و حجم التجارة الخارجية و بالتالي على وضعية الميزان التجاري و ميزان المدفوعات. و يأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة و ذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف و التجارة الخارجية من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** مفاهيم حول سعر الصرف و التجارة الخارجية

**المبحث الثاني:** آثار سياسات سعر الصرف في التجارة الخارجية

**المبحث الثالث:** الأدبيات التطبيقية

## المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف و التجارة الخارجية

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول و يتم تحديد سعر الصرف كأى سعر وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية، و بالتالي على الاقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

### المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية و تزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير و الاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات و ذلك من أجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة، و هذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

### الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

**1- تعريف:** يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه "السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى"<sup>1</sup> نستنتج من هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة لتسوية، فافتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.

و الملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على كون سعر الصرف أداة مبادلة و أداة تسوية بين المبادلات الدولية، وأهم جانب كونه أداة ربط بين الاقتصاديات الدولية.

**تعريف 02:** يعرف أيضا على أنه "قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة الوطنية"<sup>2</sup>، نلاحظ أن التعريف الثاني أضاف للأول أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الدولية.

و تتغير أسعار الصرف يوميا استجابة لتغيرات في ظروف العرض و الطلب في أسواق الصرف و ما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل على أربعة عناصر هامة هي:

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية، الدار الجامعية ، مصر، 2009 246

<sup>2</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي"ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره"

- ✓ العملية: و هي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.
- ✓ المكان: يقصد به سوق الصرف.
- ✓ الهدف: و هو تسوية المدفوعات الدولية.
- ✓ السعر: و هو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

## 2- أساليب تسعير العملات

يوجد طريقتان لتسعير العملات الأجنبية هما:

### الطريقة الأولى: طريقة التسعير المباشر Direct Quote

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس<sup>3</sup>

### الطريقة الثانية: طريقة التسعير غير المباشر Indirect Quote :

و تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية و التي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير. حيث أنه في أوروبا يستخدمون الطريقة المباشرة في حين في لندن فتستخدم الطريقة غير المباشرة، أما الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين معا. فإذا كان البنك يتعامل مع بنوك من أوروبا عدا إنجلترا فيعتمد طريقة التسعير غير المباشر<sup>4</sup> حيث أن معظم دول العالم تستعمل طريقة التسعير غير المباشر في تسعير العملات بما في ذلك الجزائر، حيث يقاس الدولار الأمريكي بعدد الوحدات من الدينار الجزائري كما يلي:

$$01 \text{ دولار أمريكي} = 119,06 \text{ دينار جزائري}$$

حيث يعرض المتعاملون في الصرف الأجنبي سعرين لكل عملة، سعر البيع و سعر الشراء و الفرق بين السعرين هو هامش الربح الذي يحصل عليه المتعامل، و يمثل السعر الأقل سعر الشراء و السعر الأعلى سعر البيع.

## 3- أشكال سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض و الطلب على العملات فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري، و يعني أيضا عرض للعملات الأجنبية كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكل العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها، و من بين أشكال سعر الصرف نذكر:

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 2003 .196  
<sup>4</sup> مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997 .138-137

### 1-3 سعر الصرف الاسمي Taux de change nominal:

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية<sup>5</sup>. يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعاً لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى: سعر الصرف الرسمي و هو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، و سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية بمعنى أنه يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة و في بلد واحد<sup>6</sup>.

و عليه نستنتج أن سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم للدول، و نتيجة لإهماله هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة، و لا يعتبر معيار عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

### 2-3 سعر الصرف الحقيقي Taux de change Réel:

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية<sup>7</sup>، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات<sup>8</sup>.

كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض<sup>9</sup>.

وعليه نستنتج أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، و يفيد المتعاملين الاقتصاديين في إتخاذ قراراتهم. و يتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

$$\text{TCR} = \text{TCN} \cdot \text{P}^* / \text{P} \quad \dots\dots\dots(1.2)$$

TCR: سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

P: مستوى الأسعار في البلد المحلي.

P\*: مستوى الأسعار في البلد الأجنبي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

<sup>5</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003 ص 3.

<sup>6</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص 103.

<sup>7</sup> المرجع السابق ص 105.

<sup>8</sup> Hervé Joly et d'autre ,Le taux de change réel D'équilibre Une Introduction Ministère de l'économie et des Finance PARIS 1996 p 04

<sup>9</sup> صلاح الدين حامد أسعار صرف العملات مجلة إضاءات مالية و مصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12 الكويت 2011 02.

### 3-3 سعر الصرف الفعلي Taux de change Effectif :

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية<sup>10</sup>. يدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية.

### 4-3 سعر الصرف الفعلي الحقيقي Taux de change Effectif réel :

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية<sup>11</sup>.

نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حركات الأسعار الاسمية لاتشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

### 5-3 سعر الصرف التوازني :

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض و الطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية، فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، و يكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات<sup>12</sup>. و عليه نستنتج أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن المستديم لميزان المدفوعات.

### 4- أهمية سعر الصرف: تبرز الأهمية في:

- ✓ تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي.
- ✓ التوازن الداخلي يتمثل في استقرار الأسعار المحلية.
- ✓ التوازن الخارجي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات.

نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي و العالم الخارجي في المجال الاقتصادي.

<sup>10</sup> Jzambujal-Oliveira Miguel Faria e castro, Mapping a country's competitive position : a real exchange rate studies in economics and Finance. Vol 28 Iss 3,2011. P 234.

<sup>11</sup> عبد الرحمان جليل الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) دار صفاء للنشر و التوزيع الأردن 2011 32

## الفرع الثاني: أنظمة سعر الصرف

قام العالم الاقتصادي Frankel سنة 1999 بتلخيص قائمة تحتوي على 09 ترتيبات لأنظمة سعر الصرف الحديثة السائدة حالياً، و هي مرتبة من الأعلى إلى أسفل حسب درجة الثبات و تتضمن<sup>13</sup>:

### 1-1- الترتيبات الثابتة (Les régimes fixes) تتضمن كلا من:

- أسعار الصرف الثابتة: مثل منطقة الفرنك للجماعة المالية الإفريقية.
- مجالس إدارة العملة: تستحوذ فيها السلطة النقدية على 100% من الاحتياطات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية، و يتغير فيها عرض الأموال تلقائياً مع حالة ميزان المدفوعات.
- الدولار: تذهب خطوة أخرى إلى الأمام و تقضي على العملة الوطنية تماماً (أو بشكل عام اتخاذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية)، واتحادات العملة التي تأخذ فيها الدول الأعضاء بنفس العملة.

### 1-2- الترتيبات الوسيطة (Les régimes intermédiaires) تتضمن مايلي:

- الربط القابل للتعديل: يمكن في إطاره للبلدان أن تعدل دورياً عمليات الربط الخاصة بها.
- الربط المتحرك: يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض القيمة.
- الربط بسلة عملات: يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية.
- المناطق أو النطاقات المستهدفة: تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معن عنها من قبل، و تمتاز هذه الترتيبات بضيق التقلب.

### 1-3- أسعار الصرف العائمة: (Les régimes flottants) :

- أسعار الصرف العائمة الحرة (Les taux de change flottants libres) لا تتدخل فيها السلطات و

- أسعار الصرف العائمة الموجهة (Les taux de change flottants dirigés) يتم فيها التدخل للمساندة

الجدول التالي يوضح التقسيم الحديث لنظم أسعار الصرف:

### جدول رقم (1.1): نظم أسعار الصرف

الترتيبات	المحتوى
الترتيبات الثابتة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اتحادات العملة</li> <li>- مجالس العملة (الدولة)</li> <li>- أسعار الصرف الثابتة</li> </ul>
الترتيبات الوسيطة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الربط القابل للتعديل</li> <li>- الربط المتحرك</li> <li>- الربط بسلة عملات</li> <li>- المناطق المستهدفة</li> </ul>
أسعار الصرف العائمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أسعار الصرف العائمة الموجهة</li> <li>- أسعار الصرف العائمة الحرة</li> </ul>

المصدر: مايكل بوردو: المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، مداخلة علمية في إطار نظم سياسات سعر الصرف، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد الدولي، أبو ظبي 16-17 ديسمبر 2002 ص ص 23-24.

<sup>13</sup> مايكل بوردو المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف مداخلة علمية في إطار النظم سياسات سعر الصرف معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد الدولي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي أبو ظبي 16-17 ديسمبر 2002 ص ص 23-24.

من خلال القراءات المتأنية، تمكنا من تلخيص هذه الترتيبات الثلاث وفق نظامين أساسين لهما قراءات عميقة في فهم أنظمة الصرف:

- **نظام الصرف الثابت (Régime de change fixe):** يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل عملتين على أساس معين أو قاعدة معينة سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو مادة أولية رئيسية<sup>14</sup>.
- **نظام الصرف العائم (Régime de change flottants):** يعتبر تعويم أسعار الصرف العملات إجراءً تلجأ إليه السلطات النقدية في الفترات التي تنسم بعدم الاستقرار، و يكمن جوهر التعويم أن<sup>15</sup> إلا أنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي لتقلبات قوى العرض و الطلب، لذي عليها اتخاذ إجراءات و من بينها ما يسمى بالتعويم النظيف و التعويم غير النظيف<sup>16</sup>.
- **التعويم النظيف (التام) (Le flottement pur):** تتغير فيه أسعار الصرف بكل حرية وفقاً لقوى السوق و لا يوجد أي تدخل من قبل السلطات النقدية<sup>17</sup>.
- **التعويم غير النظيف (المختلط) (Le flottement impur ou mixte):** تتدخل فيه السلطات النقدية بغرض التخفيف من حدة التقلبات في سعر الصرف Fluctuation du taux de change. حيث يكون هناك مجال محدود لتغير سعر صرف العملات أو ما يعرف بهامش التغير مثلاً:  
سمح لعملات البلدان المنخرطة في الاتحاد الأوروبي أن تتغير و لكن في هامش تغير  $2+$ ،  $2-$ .  
من مزايا سعر الصرف العائم عدم حاجته لتدخل البنك المركزي لإحداث و حفظ التوازن، و بالتالي لا توجد حاجة تدعو للاحتفاظ بقدر كبير من الذهب و النقد الأجنبي، القضاء على اختلال في ميزان المدفوعات، كما يتصف هذا النظام بالسهولة إذ يقوم على التنظيم الآلي، و يتحدد سعر الصرف فيه وفقاً للعرض و الطلب و هو يظهر التعادل لسعر الصرف و يستبعد مشكلات العملات النادرة<sup>18</sup>.

<sup>14</sup> السيد محمد أحمد جاهين: سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح ط1 دار النهضة العربية القاهرة 2001 8.

عرف هذا النظام على الأخص عقب خروج إنجلترا من قاعدة الذهب في 21 ديسمبر 1931 و تلاها في ذلك كافة الدول و ذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية و تعرفه كثير من الدول في الوقت الحالي بصورة أو بأخرى و يمكن القول بأن هذا النظام قد ساد في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب.

<sup>15</sup> عادل أحمد حشيش العلاقات الاقتصادية الدولية دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2000 136.

<sup>16</sup> سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير الكتاب الثاني الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1994 56-57.

<sup>17</sup> زينب عوض الله الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 1999 84.

<sup>18</sup> Dominique plihom : Les Taux de change édition la Découverte, Paris, 1991, P 82

جدول رقم (2.1): خصائص أنظمة الصرف

النظام	الوصف	الملاحظات
التعويم الحر (free float)	حرية كاملة لقوى السوق	رغم امكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عمليا من النادر استمراره لفترة طويلة حيث يرغب البنك المركزي في العادة في التدخل بدرجة محدودة
التعويم المدار (Managed float)	يتدخل البنك المركزي و لكن عادة للحد من التقلبات فقط	شائع الوجود يعاب عليه أن البنك المركزي لا يعرف ما إذا كانت حركة سعر الصرف هي تقلب قصير الأجل أو غير ذلك.
الربط مع الزحف ( crawling peg )	يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف و عادة ما يكون ذلك بصورة مستمرة.	موجودة بصورة أكثر شيوعا و لكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع البنك المركزي لتعديل مسار المعدل.
ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة ( fixed with margin or target zone)	يسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش و لكن يتدخل البنك المركزي لمنع المعدل من تعدي هذا الهامش.	مثل نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل الهامش يتراوح بين حدي 10,5% و 15% فإذا ما اقترب المعدل أو وصل للحد فإن البنك المركزي يواجه اختيارات أو تحديات كما هو الحال في نظام الصرف الثابت.
ثابت و لكن قابل للتعديل ( fixed ) (but adjustable)	ثابت،) و يتدخل البنك المركزي إن لزم ذلك) لفترات ممتدة، وهو و إن كان في حدود هامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها.	كان الحد الأقصى لهامش التقلبات 1% على نظام bretton woods المعلنة مقابل الدولار، و قد شاع استخدام هذا 1945-1972.
ثابت من قبل البنك المركزي ( fixed ) (by central bank)	يعد نسخة أكثر صرامة و شدة من نظام ثابت و لكن قابل للتعديل (fixed but adjustable)	لا يمكن ضمانه، فقد يكون (indefinite fixity) يقصد الثبات الدائم .
ثابت بمجلس النقد (معيار الذهب) ( fixed by currency board or ) (a goldstandard)	النقود الأساسية= العملة+ الميزانية البنوك لدى البنك المركزي و لا بد من تغطيتها بالكامل بالعملة الأجنبية	نظام آلي و صارم يضمن تحول النقود الأساسية عند معدل ثابت و من ثم بالمراجعة يتضمن سعر قريب من معدل السوق.
عملة موحدة (unified currency)	التنازل عن العملة المستقلة و اتباع عملة أخرى.	هنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى في تحديد السياسة النقدية و نيل الرسوم أو يسمح لها بحصة.

**المصدر:** محمود محي الدين و أحمد كجوك: سياسات سعر الصرف في مصر. مداخلة علمية في إطار " نظم سياسات سعر الصرف" معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي أبو ظبي، 16-17 ديسمبر 2002، ص

نظرا للانفتاح الخارجي للدول أمام حركة رؤوس الأموال و حركة السلع و الخدمات ( Le Mouvement des capitaux et des biens et services) أجبرت العديد من الدول على اتخاذ الدقة في اختيار أحسن نظام لصرف عملتها الذي يتماشى مع ظروفها الاقتصادية و مسيرتها المستقبلية. ما نلاحظه حاليا هو توجه الكثير من الدول نحو نظام الصرف العائم، و هذا التوجه أطلق عليه صندوق النقد الدولي اسم ظاهرة التفرغ، و قام ستانلي فيشر (Stanley Fischer) 2001 بدراسة حول ظاهرة التفرغ، حيث شهدت الفترة (1991-1999) انخفاض نسبة البلدان الأعضاء ففي صندوق النقد الدولي التي تتبع نظام وسيط من 62% (98 بلدا) إلى 34% (63 بلدا)، و ارتفعت نسبة البلدان التي تأخذ بالربط الجامد من 16% (25 بلدا) إلى 24% (45 بلدا) في حين ازدادت نسبة البلدان التي تأخذ بالتعويم من 23% (36 بلدا) إلى 42% (77 بلدا)<sup>19</sup>.

إن التعويم حاليا هو نتاج للنضج المالي، و يتحلى ذلك النضج في الأسواق المالية المفتوحة، و العملات المستقرة و السلامة المالية.

فيما يخص الدينار الجزائري، يقوم بنك الجزائري، يقوم بنك الجزائر بتسيير العملة الوطنية وفقا لنظام التعويم المدار بسعر الصرف (Le flottement dirigé) بداية من سنة 1996 و هذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك (Le marché interbancaire)

### الفرع الثالث: النظريات المفسرة لأسعار الصرف: (Les théories explicatives du taux de change):

#### 1- نظرية تعادل القدرة الشرائية: (La théorie de la Parité du pouvoir d'Achat):

يتحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية على أساس مقدار العمليتين الذي يحقق تعادل القوة الشرائية<sup>20</sup>، و تقدم نظرية كاسل (cassel) صيغتين، صيغة مطلقة (la version absolue) و أخرى نسبية (la version relative).

الصيغة المطلقة مبنية على فرضيات خاصة مثل:

أ. حرية حركة السلع

ب. غياب تكاليف النقل

ت. غياب حقوق الجمارك

نتلخص نظرية PPA في شكلها المطلق في قانون السعر الوحيد LPU (La loi du prix unique) الذي يفترض أن سعر سلعة قابلة للتبادل هو نفسه في مختلف الدول، أما حيثيات نظرية تعادل القوة الشرائية PPA

" الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول

<sup>19</sup> بربري محمد أمين البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الج

النامية" 04-05 ديسمبر 2006 .09 .

2001 .228 تم طرح هذه النظرية من طرف السويدي غوستاف كاسل

<sup>20</sup> فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1

1916 و يرمز لها باختصار PPA.

في شكلها المطلق، فهي تعتبر أن سعر الصرف التوازني  $le\ taux\ de\ change\ d'équilibre$  يتحدد وفقا لنسبة بين المستوى العام للأسعار المحلية  $Le\ niveau\ général\ des\ prix\ dans\ le\ pays\ domestique$  و المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي  $Le\ niveau\ général\ des\ prix\ à\ l'étranger$  كما يلي:

$$S(0) = P_n / P_e$$

$$:S(0)$$

$P_n$ : المستوى العام للأسعار في البلد المعني (المحلي)

$P_e$ : المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي.

يسمح هذا الطرح بالحصول على نفس الكمية من السلع بنفس الوحدة من العملة الأجنبية في كلا البلدين، و كل الفروقات تترجم بتقلبات سعر الصرف التي تسمح بتساوي لقدرة الشرائية المحلية و الأجنبية للنقود<sup>21</sup>.

الصيغة النسبية لنظرية PPA أكثر واقعية، و تعتبر أن معدل التغير في سعر الصرف مساو لفروقات التضخم بين البلدين: المحلي و الأجنبي، فمثلا إذا كان معدل التضخم 2.2% في فرنسا، و 4.2% في ألمانيا، فإن الفرنك الفرنسي سوف ينخفض مقابل المارك الألماني، و يمكن أيضا إيجاد العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و تعادل القوة الشرائية حيث أن سعر الصرف الحقيقي مساو لسعر الصرف الاسمي مضروب في النسبة بين المستوى العام للأسعار الأجنبية<sup>22</sup>.

إذن الصيغة النسبية تقوم بمقارنة تغيرات أسعار الصرف بتلك المتعلقة بتغيرات الأسعار، أي أن الفرق في معدل التغير للأسعار سوف يؤدي في الأخير إلى تغيرات مقابلة لأسعار الصرف من أجل الحفاظ على حالة توازن الأسعار، و فروقات التضخم بين الدول المتعاملة فيما بينها يتوجب تصحيحها من خلال تغير معدلات الصرف<sup>23</sup>.

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية كاعتمادها على الأرقام القياسية للأسعار، و بالتالي تتعرض لكل النواقص التي تكمن في حساب الأرقام القياسية، و في نوع الرقم المستخدم<sup>24</sup>، و كذلك وجود بعض السلع و الخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات<sup>25</sup>.

<sup>21</sup> Christian Descamps et Jaque Soichot : **Gestion Financière Internationale**, édition Litec, Paris, 1995,P 82.

<sup>22</sup> Antoine Bouet et Michel Dupuy: **Relations Financière Internationale**, édition Eyrolle, Paris, 1994,P 136 .

<sup>23</sup> Martine Peyrard Moulard : **Les Paiement Internationaux**, op.cit, P147.

<sup>24</sup> سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير، ص 61.

<sup>25</sup> عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 119.

## 2- نظرية ميزان المدفوعات: (La théorie de la balance des paiements)

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير و ليس على أساس كمية النقود و سرعة تداولها، فإذا فرض و كان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية<sup>26</sup>.

لقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى. فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود و سرعة تداولها و ارتفاع الأسعار. و يرجع السبب في ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها، أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

و هناك استثناء لهذه النظرية كما في حالة ما إذا كان الميزان الحسابي غير موافق و لكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم، فسعر الصرف في هذه الحالة لن يتأثر.

## 3- نظرية تعادل معدلات الفائدة<sup>27</sup> (La théorie de la partie des taux d'intérêt):

تقوم هذه النظرية على تبيان الدور الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال (Le mouvement des capitaux) في تقلبات سعر الصرف، إذ تعتبر تلك المتعلقة بمعدلات الفائدة العامل المهم لأن رؤوس الأموال تبحث عن أحسن عائد ممكن بأقل خطوة<sup>28</sup>. إذن معدلات الفائدة المحلية تقارن بتلك المعدلات المتاحة في البلدان الأجنبية، و هذا ما يؤثر على تحركات رؤوس الأموال، و هذه التحركات من الواضح أن لها آثار على الصرف لأن هذا الانتقال إلى البلد الأجنبي يتم كما هو معروف بالعملة المحلية لهذا البلد، (مثلا تحويل رؤوس الأموال الفرنسية إلى اسبانيا يستوجب تحويل الفرنك الفرنسي إلى البيستا) و كل خروج لرؤوس الأموال سوف يزيد عرض الفرنك مقابل البيستا، و على العكس دخول رؤوس الأموال سوف يزيد الطلب على الفرنك<sup>29</sup>.

درس جون مينارد العلاقة بين معدل الصرف و معدل الفائدة، و توصل إلى أن المستثمر الذي يودع أمواله في البلد الذي يتوفر على معدل فائدة أعلى من ذاك السائد في البلد الأصلي لن تكون عملية الاستثمار مثمرة فعليا،

<sup>26</sup> صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد: النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص344.

<sup>27</sup> تم طرح هذه النظرية من طرف الاقتصادي جون مينارد كيتز سنة 1930 و يرمز لها اختصارا PTI.

<sup>28</sup> P. Bouhours : **La Monnaie Finance (institutions et mécanismes)**, éditions Ellipses, Paris, 1993, P309.

<sup>29</sup> Jean-Louis Besson : **Monnaie et finance**, OPU, Alger, 1993, PP110-111.

في الوقت ما إذا كان الاختلاف في معدلات الفائدة بين البلدين سوف يعوض بالفرق بين معدل الصرف العاجل و الآجل<sup>30</sup>.

إذن نظرية PTI تنص على أن تقلبات سعر الصرف المرتقبة تكون مساوية للفرق بين معدل الفائدة المحلي و الأجنبي<sup>31</sup>:

$$S^{\circ}=i-i^* \quad S^2=(S-S^{\circ})/S^{\circ}$$

:I  
:I\*  
:S<sup>2</sup>  
:S<sup>o</sup>  
:S

#### 4- طريقة المربعات الصغرى OLS:

تستخدم منهجية المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقات طويلة الأجل، حيث تأخذ بعين الاعتبار الآثار الحركية قصيرة الأجل ( Short run Dynamics ) كونه يتضمن فترات إبطاء زمني للمتغيرات، حيث أم معظم الطرق القياسية الأخرى و بالرغم من تطوراتها، إلا أنها تتضمن تطبيقاً لطريقة OLS مع إدخال بعض التعديلات.

و تعالج هذه المنهجية ما يلي:

- 1- مشكلة الاعتماد المتداخل (Endogeneity) بين معظم السلاسل الزمنية، مثل متغيرات الأسعار في دالة الطلب و التي قد تؤدي إلى حدوث ارتباط ذاتي (Serial Corrélation).
- 2- صفة عدم سكون السلاسل الزمنية، حيث يتم التخلص منها من خلال استخدام المتغير الأداة (instrument Variable) و تطبيق طريقة المربعات الصغرى على سلاسل زمنية تتصف بالسكون من

الناحية الإحصائية<sup>32</sup>

<sup>30</sup> Antoine Bouet et Michel Dupuy: **Relations Financière Internationale**, édition Eyrolle, Paris, 1994,P 136 .

<sup>31</sup> M :Dupuy, J-M Cardebat, Jegourel : **Finance internationale**, op.cit,P92 .

## المطلب الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد. لأنها تعتبر أحد مكونات النشاط الاقتصادي و هو المبادلة، فالتجارة هي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لتحقيق هذا النشاط. و بطبيعة الحال فإن التجارة تطورت مع تطور المبادلة و اتساع رقعتها بسبب توفر وسائل الاتصال و المواصلات، فلم تعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الخارجية. و أصبح لها منظمة عالمية WTO.

## الفرع الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

**1- تعريف التجارة الخارجية:** هي مبادلة السلع و الخدمات بين الأشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

- كلا من الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة<sup>33</sup>
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة<sup>34</sup>

و عليه فإن التجارة الخارجية تتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتها المنظورة و غير المنظورة.

## 2- أسباب قيام التجارة الخارجية:

- ✓ عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع و الخدمات
- ✓ إن توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير و الحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد.
- ✓ إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي و أخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.
- ✓ من مصلحة الدول أن تتخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقل و تصدير الفائض منه، و تقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية لإنتاج سلعة ما،

<sup>33</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثالثة 1993 ص 36.

<sup>34</sup> رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود و مصطفى سلمان. التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان الطبعة الأولى 2000 ص 12.

تكاليف إنتاج هذه السلعة في بلد منسوبة إلى تكاليف إنتاج سلعة أخرى في نفس البلد، أو منسوبة إلى تكاليف إنتاج نفس السلعة في بلد آخر.

### 3- أهمية التجارة الخارجية<sup>35</sup>:

- تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي يستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة، و من صعوبة أو استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى.

#### أ- في المجال الاقتصادي:

- ✓ تمثل التجارة الخارجية منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- ✓ تسمح التجارة الخارجية في الحصول على السلع و الخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي.
- ✓ زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية عن طريق تشجيع الصادرات.
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية.
- ✓ تساهم التجارة الخارجية في نقل التكنولوجيا و المعلومات الأساسية التي تقيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.
- ✓ تسمح بتحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين العرض و الطلب عن طريق تصدير الفائض من السلع.

#### ب- في المجال الاجتماعي:

- ✓ تسعى التجارة الخارجية إلى زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع مجالات الاختيارات المتاحة للمستهلكين.
- ✓ الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.
- ✓ إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم و التقنيات و بأسعار رخيصة نسبيا.

#### ج- في المجال السياسي:

- ✓ إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- ✓ تساهم التجارة الخارجية في تعزيز البنية الدفاعية الأساسية في الدولة من خلال استيراد أفضل و أحسن ما توصلت إليه العلوم و التكنولوجيا في مجال الصناعات الحربية.

4- سياسة التجارة الخارجية: تقوم على مبدئين: أولا مبدأ حرية التبادل و ثانيا على مبدأ الحماية.

❖ مبدأ حرية التبادل: يركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر

الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

<sup>35</sup> <http://www.onefd.edu.dz. Vu> le : 19/04/2019.

❖ **مبدأ الحماية:** تعرف سياسة الحماية على أنها مجموعة من القوانين و التشريعات و الإجراءات التي تتخذها الدول و الحكومات بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية و ذلك عن طريق تقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات.

### الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية عدة مراحل فقد لجأت الجزائر منذ الاستقلال إلى سياسة الحماية و الاحتكار التجاري و لكن هذا لم يدم إلا عدة سنوات و بعد أن عرفت الجزائر تقلبات في سياستها. قامت السلطات العليا للبلاد إلى تحرير التجارة الخارجية عن طريق التقليل التدريجي للقيود الإدارية و التخلي على الإجراءات التقليدية التي كانت تتحكم في مبادلاتها التجارية الخارجية و بالتالي مرت التجارة الخارجية بثلاثة مراحل هي:

✓ **المرحلة 01:** احتكار التجارة الخارجية من طرف الاستعمار حيث تمثلت الصادرات في المنتجات الزراعية و المواد الأولية، أما الواردات فتمثلت في المواد الاستهلاكية الغذائية و الصناعية و الآلات الضرورية للزراعة.

✓ **المرحلة 02:** هي مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية أين تولت الدولة تنظيم التجارة الخارجية حيث أصبحت عمليات الصادرات و الواردات خاضعة للمراقبة، و أسندت وظيفة التجارة الخارجية للمؤسسات الوطنية، كما قامت الدولة بتخطيط التجارة الخارجية.

✓ **المرحلة 03:** إعادة تنظيم التجارة الخارجية نتيجة تزايد الطلب على السلع الأجنبية و نقص في الموارد المالية من العملة الصعبة و ضعف الصناعات المحلية، اتخذت الدولة قرارات إستراتيجية تتمثل في الإصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم التجارة الخارجية.

## المبحث الثاني: آثار سياسات سعر الصرف على التجارة الخارجية

### المطلب الأول: أساسيات ميزان المدفوعات

كل دولة تربطها معاملات مع العالم الخارجي ،فالمقيمون فيها أفرادا كانوا أو شركات يقومون بعمليات التصدير إلى الخارج ،كذلك الاستيراد من الدول الأخرى، بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمونها للأجانب وبالمقابل تؤدي لهم خدمات مماثلة من الأجانب ،كل هذه المعاملات ينتج عنها استحقاقات مالية متبادلة يتم تسويتها عاجلا أم آجلا ،لذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، لذا فكل دولة تعد بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات، تحت بيان يعرف بميزان المدفوعات ،وغالبا ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي ،إذ يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد ويمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي.

### الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في الأجل القصير، وهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وسنحاول وضع مفهوم مبسط لميزان المدفوعات مع إبراز الأهمية البالغة لهذا المؤشر الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.

ولقد تتعدد تعاريف ميزان المدفوعات ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل يشمل كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.<sup>36</sup>

و المقصود بالمقيمين الأشخاص والمؤسسات التجارية والحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج وعبرة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري.<sup>37</sup>

نلاحظ من خلال هذا التعريف انه ركز على كون ميزان المدفوعات هو سجل أو جدول يتم من خلاله ترتيب كل المعاملات الخاصة بالدولة مع الأطراف الخارجية، كما بين أيضا أن هذه المعاملات تسجل خلال فترة زمنية محدودة وهي سنة.

ويعرف أيضا على انه بيان حسابي يسجل فيه جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي

<sup>36</sup> ايمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص289.

<sup>37</sup> علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2013، ص3، 2015

عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريراً يأخذ قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد المتعاملة معه.<sup>38</sup>

أما هذا التعريف فنلاحظ انه ركز على تبيان نوعية المعاملات التي تتضمنها حسابات ميزان المدفوعات.

كما يعرف ميزان المدفوعات أيضاً على انه سجل منظم يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد، مون كل الفئات التي تدخل في حسابات الميزان تعبر عن تدفقات.<sup>39</sup>

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة لميزان المدفوعات نجد أن معظم التعريفات متقاربة إلى حد بعيد وتؤول إلى كون ميزان المدفوعات : هو سجل منظم تسجل فيه بصورة منتظمة، قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تسوى بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة.

ويمكن التفريق بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين:<sup>40</sup>

أ - ميزان المدفوعات الدولية : حيث يقتصر على المدفوعات الدولية في حين أن ميزان المدفوعات يشمل كل انواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة والتي عادة تكون سنة.

ب- ميزان المديونية: يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم في مواجهة العالم الخارجي فقط، ما يفرقه عن ميزان المديونية الذي يبين أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة.

يرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج، حيث تسجل وفقه معاملاته والذي يوضح أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين احدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها مع الخارج.<sup>41</sup>

### الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية في حد ذاتها لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية:

<sup>38</sup> عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1993، ص 203

<sup>39</sup> محمد صالح القرشي ، المالية الدولية،الوراق والنشر والتوزيع،الأردن،2008،ص56.

<sup>40</sup> محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي،مؤسسة الثقافة الجامعية،مصر،2003،ص39..

<sup>41</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة العامة الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية،دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2010،ص20.

-يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية وقوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات وكذا المنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، درجة التوظيف وكذا مستوى الأسعار والتكاليف...الخ

-يبين ميزان المدفوعات اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

-ان المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر. <sup>42</sup>

-يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية البلد، ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية والسياسة النقدية، فإذا قامت الدولة مثلا بتخفيض في قيمة العملة المحلية وارتدت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات عبلى الصادرات والواردات والأرصدة الدولية. <sup>43</sup>

-يتتبع ميزان المدفوعات مجمل التدفقات بين المقيمين وغير المقيمين في فترة محددة، وهو ما يسمح بتسجيل كل التدفقات السلعية والخدمية من والى الخارج وكذا العرض والطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي متابعة تطورات سعر الصرف. <sup>44</sup>

-يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية وبيبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.

-يسمح الميزان بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية مع بقية دول العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة وكذا حصة البلد من التجارة الخارجية العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة. <sup>45</sup>

-يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية لهذه الالتزامات <sup>46</sup>

-يستخدم ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية ما يؤدي إلى تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، حيث يمكن الاعتماد على ميزان المدفوعات كمؤشر يبين مدى

<sup>42</sup> عرفان تقي الدين الحسني، التمويل الدولي دار مجدلاوي، الاردن، 1999، ص115

<sup>43</sup> رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي واخرون، التمويل الدولي، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص32.

<sup>44</sup> Mohamed Daouas, et autres, **Techniques Financières Internationales et Couverture Du Risque De Change**, Centre De Publication Universitaire, Tunis, 2007, pp89-90..

<sup>45</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 1999، ص320.

<sup>46</sup> ندى عبد المجيد، مدخل الى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001، ص90-92.

قدرة سعر الصرف على تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بغرض امتصاص الفائض أو إزالة العجز من اجل الحد من التضخم أو الانكماش الناتج عن اختلال موازين المدفوعات.<sup>47</sup> وبناء على ما تقدم فان ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة تعتمد عليها السلطات العامة من اجل تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد من خلال تخطيط التجارة الخارجية وإعداد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، بالإضافة إلى الاعتماد على كل العمليات المدونة في الميزان من طرف البنوك والمؤسسات الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي والتجارة الدولية، وما يمكن استخلاصه هو أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات مع الخارج.

### الفرع الثالث: هيكل ميزان المدفوعات

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، ظهرت صعوبة في حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، أفقياً إلى قسمين رئيسيين هما:

**الجانب الدائن :** ويتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

**الجانب المدين :** ويسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

أما عمودياً فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة وحسابات وموازين فرعية ، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة ، والمتقاربة من حيث الأهداف وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض .

ويشمل التقسيم العمودي لميزان المدفوعات الحسابات التالية:

**أولاً: حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري) ( La Balance Des Transactions Courantes ).**

يعتبر هذا الحساب من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يشمل لأهم المبادلات الاقتصادية الدولية من السلع والخدمات ، بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد ويسمى بالحساب الجاري "لأن كافة هذه المعاملات التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري ، فهي عبارة عن استخدام للدخل القومي الجاري"<sup>48</sup> ، ونجد في الحساب الجاري الحسابات التالي :

### 1- الميزان التجاري (La Balance Commercial):

ويشمل الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي المتبادل بين المقيمين و غير المقيمين ، بالقيمة حيث تقيم الصادرات بالقيمة " F.O.B " أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، في حين تقيم الواردات

<sup>47</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص293.

<sup>48</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص101.

بالقيمة "C.I.F" و التي تمثل قيمة السلعة في ميناء الوصول ، ويوصي صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أن تقيم كل من الصادرات والواردات بالقيمة " F.O.B " من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلعة من حيث خدمات النقل والتأمين<sup>49</sup>.

ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، ويشكل هذا الميزان فائض إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته ، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

## 2- ميزان الخدمات (La Balance Des Invisibles):

ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدول والخارج كخدمات النقل ، التأمين ، السياحة، الخدمات الحكومية ، الدخول من الاستثمارات الخارجية ، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج ، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات ، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات ، ويمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات<sup>50</sup>.

نلاحظ أن الميزان التجاري يضم نوعا معينا من المعاملات التجارية ، وهو مبادلات السلع ، أما الجزء الثاني أي ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة ، أي الخدمات التي يقدمها المقيمون إلى غير المقيمين ، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين إلى المقيمين.

## 3- ميزان التحويلات من جانب واحد (Capital Unilatérale):

ويخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم بدون مقابل ، أي أنها عمليات غير تبادلية ، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل ، أو حق ، ويشمل هذا الحساب على الهبات والتعويضات<sup>51</sup> ، وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين و هما<sup>52</sup>.

الهبات الخاصة : وتشمل كل من تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية نقدية كانت أو عينية.

تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية ، والهبات العامة : والمتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية ) ، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل .

<sup>49</sup>محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية،الدار الجامعية،مصر،2009ص205.

<sup>50</sup>عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،،2003ص164

<sup>51</sup>وليدي عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، العراق،2012، ص7.

<sup>52</sup>زينب حسن عوض الله،الاقتصاد الدولي والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة،مصر،2004،ص102.

## ثانيا :حساب رأس المال (La Balance Des Capitaux)

يشمل حساب رأس المال كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية الواردة إلى الداخل مطروحا منها كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية إلى الخارج<sup>53</sup> وهي على نوعين (رؤوس أموال طويلة الأجل - رؤوس أموال قصيرة الأجل) :

### 1- رؤوس الأموال طويلة الأجل :

وهي الحسابات التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الأجل، والاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من و إلى الخارج حيث تسجل القروض الرأسمالية الأجنبية الواردة من الخارج و أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية التي تم إقراضها للخارج ، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب داخل البلد كلها تسجل في الجانب الدائن ، ويحدث العكس بالنسبة للقروض المقدمة للخارج و أقساط سداد القروض الأجنبية المقترضة من طرف المواطنين ، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم المواطنون في الخارج كلها تسجل في الجانب المدين، فكل المعاملات التي يترتب عليها تحقيق متحصلات ترد من الخارج تسجل في الجانب الدائن، في حين يترتب عنها مدفوعات للخارج تسجل في الجانب المدين<sup>54</sup>.

### 2- رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

وتشمل كل الحسابات التي لا تتجاوز السنة الواحدة، حيث تعبر عن كل التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، كذلك قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون تجاه الخارج ويخصص هذا الحساب لكل العملات الأجنبية والحسابات المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وكل القروض قصيرة الأجل<sup>55</sup>.

وتتم هذه التحركات التلقائية نتيجة للأسباب التالية<sup>56</sup>:

- الخوف من الاضطرابات الاقتصادية التي تحدث كالتضخم والاضطرابات السياسية كالحروب مما يؤدي الى تهريب رؤوس الأموال للخارج أين الظروف الاقتصادية والسياسية ملائمة.
  - الرغبة في تحقيق دخول اعلي من خلال شراء أصول أجنبية أو سندات أو ودائع لفترة قصيرة الأجل
  - القيام بعمليات المضاربة نتيجة توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية، من خلال قيام المضاربين بتحويل أموالهم لعملة البلد المتوقع ارتفاع قيمة عملتها.
- وتجدر الملاحظة هنا إلى انه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي.

<sup>53</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الأردن، 2008، ص16.

<sup>54</sup> احمد عبد الرحمان احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ط2، 2001، ص102-103

<sup>55</sup> زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص103.

<sup>56</sup> احمد عبد الرحمان احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ط2، 2001، ص102-103.

### ثالثاً: حساب الاحتياطات الرسمية *La Balance Des Réserves Officielles*

يتضح لنا من خلال حساب الاحتياطات الرسمية التغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الدولية المملوكة للدولة والتي تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات الأساسية. فإذا قامت بنود الجانب الدائن بنود الجانب المدين في الحسابات الأساسية لميزان المدفوعات فإن ميزان المدفوعات يحقق فائض اقتصادي، ولكي يحقق الميزان توازن حسابي لابد من زيادة الاحتياطات الرسمية للدولة، وكمثال إذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائض يقدر ب 50 مليون يتم تسوية هذا الفائض من خلال مشتريات ذهب نقدي من الخارج بمبلغ 50 مليون، بمعنى زيادة رصيد الاحتياطات الرسمية للدولة ب مبلغ 50 مليون، فعند زيادة الدولة لمشترياتها أو وارداتها من الذهب النقدي يتم تدفق عملة أجنبية إلى خارج الدولة بمبلغ 50 مليون تعادل الرصيد الدائن لميزان المدفوعات وبالتالي يصبح رصيد ميزان المدفوعات = صفر<sup>57</sup> ويحدث العكس في حالة العجز ، حيث تقوم الدولة ببيع الذهب النقدي للخارج من أجل زيادة الجانب الدائن بنفس قيمة العملة الأجنبية المتدفقة ويصبح رصيد المدفوعات يساوي صفر، وفي هذه الحالة ينخفض رصيد الاحتياطات النقدية للدولة.

### رابعاً: حساب السهو والخطأ *Erreurs et Omissions*

من الناحية العملية يصعب الحصول على قيمة معادلة تماماً لمجموع البنود في الجانب الدائن والجانب المدين، وفي هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات حيث يكون هذا الحساب تعويضاً للمغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة في مختلف حسابات الميزان، كما يعكس أيضاً جزءاً منه التحركات غير المسجلة في رأس المال الخاص<sup>58</sup> .

### الفرع الرابع: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

الإشكال المطروح هنا هو كيف يحدث خلل في ميزان المدفوعات في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازن دائماً نتيجة لاستخدام طريقة القيد المزدوج، هذا ما سنوضحه من خلال دراسة حالات توازن واختلال الميزان في العناصر اللاحقة ، إن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تدل على نجاح وفعالية السياسات الاقتصادية المطبقة بالدولة وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي بها، وبالتالي يكون قد تحقق هدف التوازن مع العالم الخارجي الذي يقتضي كزن ميزان المدفوعات في حالة توازن ويكون متوافقاً مع التوازن الداخلي للاقتصاد القومي.

فالتوازن في ميزان المدفوعات يعبر على الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في مختلف المدفوعات ، وفي حالة التوازن تنعدم بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر<sup>59</sup> ، فالحسابات الإجمالية لميزان المدفوعات يجب أن تكون متساوية في نهاية الفترة، وحتمية هذا التوازن الحسابي هو نتيجة اعتماد نظام القيد المزدوج في تسجيل القيود

<sup>57</sup>إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 298-299

<sup>58</sup>زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص69.

<sup>59</sup>عبد المطالب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص302.

المزدوج في تسجيل القيود الدائنة والمدينة ، حيث كل عملية تظهر في الجانب الدائن، لابد من أن تظهر قيمتها في الجانب المدين للميزان.

### أولاً : أنواع توازن ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائماً متوازناً نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المعتمد عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فالاختلال المقصود الذي يمس الميزان هو الاختلال الاقتصادي ، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عوامل أخرى، وفيما يلي توضيح كل من التوازنين المحاسبي والاقتصادي لميزان المدفوعات<sup>60</sup>:

#### 1- التوازن المحاسبي

يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونتيجة للأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائيات من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا يتم إضافة بند اصطناعي والمسمى ببند السهو والخطأ تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.

#### 2- التوازن الاقتصادي

وهي الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج<sup>61</sup>.

يستوجب التوازن الاقتصادي بميزان المدفوعات تساوي أصول وخصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية وتعرف أيضاً بالمعاملات فوق الخط، وهي المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضاً المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية أو بغرض المضاربة<sup>62</sup> أما باقي العمليات فتسمى بنود التسوية أو عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات.

#### ثانياً : الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية، فالاختلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة و مقبوضاتها الخارجية ، حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة

<sup>60</sup> ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص103.

<sup>61</sup> جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافي، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص132.

<sup>62</sup> حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات ،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004، ص25.

اختلال إذا حقق عجزاً أو فائضاً، وهذا الخلل لا بد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما صورة والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.

### 1- حالة العجز في ميزان المدفوعات

في حالة العجز في ميزان المدفوعات يكون الرصيد سالباً، أي أن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، وفي هذه الحالة الجانب المدين يفوق الجانب الدائن، والميزان سلبي في غير صالح الدولة حيث أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تدل على أن السياسات الاقتصادية المعتمدة من الدولة فشلت في تحقيق التوازن الخارجي وهي الحالة الأكثر شيوعاً في العالم.

فالعجز في ميزان المدفوعات يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر<sup>63</sup>، كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي (بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى)، حيث أن العجز في الميزان يؤثر في عرض العملة المحلية في السوق، حيث يزداد عرضها على الطلب عليها، وتعتمد السلطات العامة على السياسات النقدية والمالية لتصحيح هذا الخلل .

وفي الواقع فإن الخلل في ميزان المدفوعات ينبغي أن يتجاوز نسبة 5% من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات والمدفوعات المحققة في المعاملات الاقتصادية للدولة مع الأجانب خلال سنة وهو ما يعرف بـ"الخلل السنوي" في حين الخلل المتراكم فهو يدل على مجموع الإختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة معينة<sup>64</sup>

### 2- حالة الفائض في ميزان المدفوعات

وفي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي<sup>65</sup>، وتكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد خطورة من حالة العجز في الميزان.

<sup>63</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 403، 404.

<sup>64</sup> عرفات تقي الحسني مرجع سابق، 123.

<sup>65</sup> حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004، ص 25.

ويمكن للدولة أن تتخلص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، ومن خلال منح إعانات وتبرعات للدول التي تمر بأزمات اقتصادية، هذا في الأجل القصير، وتزداد أهمية الخلل لما يكون في الأجل الطويل<sup>66</sup>.

### المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري

تتعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال وتكنولوجيا التي تتم عبر الحدود لمختلف الدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة، أو مصنعة، زراعية أو صناعية، استهلاكية أو رأسمالية والتي تسمى بالمعاملات السلعية، أو المعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري.

### الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته:

يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية، والمتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان.

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية<sup>67</sup>، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}.$$

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان" التجاري الدولي "في هذا البلد.

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات و الواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسية، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي لـ (X-M)، مثلاً على أن الصناعة الكفؤ جداً، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل، فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلية أو بنيوية للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات<sup>68</sup>، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد .

<sup>66</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 403-404.

<sup>67</sup> عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، درا المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2012، ص 76.

<sup>68</sup> عبد الرحمان يسري احمد، مرجع سابق، ص 207.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث انه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه وضعف القدرة الإنتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.<sup>69</sup>

### الفرع الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

ان الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وشائعة في حين أن التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دولة تحاول الوصول الى التوازن في ميزانها التجاري من خلال تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان والعمل على زيادة صادراتها وفي هذه الحالة يتحقق الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

#### اولا: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين ،اي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدولة الاخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، اي ان التوازن يتحقق عندما يكون<sup>1</sup>:  
الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

#### ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، ومن الملاحظ ان المشكلات في الاختلال تبرز بشكل اكبر في حالة العجز ،فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني انها تعيش في مستويات معيشة اعلى من مستواها فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا اكبر من قدراتها، بما يؤدي الى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز ان الطلب علا عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي الى خفض وتدهور قيمتها ، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.<sup>70</sup>

#### ثالثا: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها ، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية.  
الأسباب الاقتصادية: تتمثل في

1 - التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فانه إذا كان سعر صرف عملة الدولة اكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظرا الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان

<sup>69</sup>فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2001، ص234.

<sup>70</sup>فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2001، ص234.

التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

ب - أسباب هيكلية: متعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة سواء صادرات أو واردات.  
ج - أسباب دورية: تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة<sup>71</sup> ومن بينها نذكر الأزمات الاقتصادية المتكررة وتغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا ، وعوائق تجارية.  
أسباب غير اقتصادية: تتمثل في

ا - عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية وما ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر أو نفاذ الثروات الطبيعية.

ب - التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية حيث ان الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي الى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة.  
ج - الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من اثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

د - النمو الديمغرافي: حيث ان زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية ، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

هـ - الإضرابات العمالية: التي يكون لها اثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.<sup>72</sup>

### المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول.  
ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

<sup>71</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 126.

<sup>72</sup> زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 102.

### الفرع الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، و بهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية ، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي ، وهذا يتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المصدرين والمستوردين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة أقل<sup>73</sup>.

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغييرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها. ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية<sup>74</sup>:

ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية ، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة. بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية. نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار ، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها<sup>75</sup>:

مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

<sup>73</sup> سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 07.

<sup>74</sup> محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.

<sup>75</sup> محمود يونس، مرجع سابق، ص 267.

طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

#### الفرع الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستخفيض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي<sup>76</sup>، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة و قدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية<sup>77</sup>.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفيض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

<sup>76</sup>مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور و مسعود.

<sup>77</sup>بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 130.

## المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية

سنتطرق في هذا البحث إلى مطلبين الأول عن الدراسات السابقة و المطلب الثاني تعقيب عام حول الدراسات السابقة.

### المطلب الأول: الدراسات السابقة

1-دراسة دوحة سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري، و قد حددت هذه الدراسة في إطارين مكاني و زمني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة 1990-2013 و لقد اعتمدت هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق، و الاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا تماشياً مع الإصلاحات المالية و المصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

2-دراسة سي محمد كمال: التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (ل م د) منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2014

لقد قامت هذه الدراسة بقياس أثر الكمي المتعلق بعمليتي الدولار و الاورو على الصادرات و على الواردات الجزائرية و لتحقيق هذا الهدف استخدمت دوال استجابة النبضة و مكونات التباين المقدر من نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي و النفط خلال الأخير أدت إلى الرفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار أمام الأورو عمل على رفع فاتورة الواردات بسبب أن هذا الأخير هو عملة ل 50% من الواردات المتأتية من منطقة الاورو و تبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الدولار و النفط خلال العقد الأخير أدت إلى الرفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار أمام الاورو و هذا ما ساهم في سياسة مناوئة للإنفاق العام أجي بارتفاع كلفة الواردات كما أن انخفاض الدولار أمام الأورو عمل على رفع فاتورة الواردات بسبب أن هذا الأخير هو عملة ل 50% من الواردات المتأتية من منطقة الاورو.

3-دراسة زيرار و الزغبي و عوض، 2009 بعنوان أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري

الجزائري 1970-2004 تناولت هذه الدراسة أثر التغير في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري

الجزائري خلال الفترة 1970-2004 و قد تم تقدير دالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات

الصغرى العادية المصححة كلها و المستندة إلى اختبار التكامل المشترك Co intégration  
الدراسة للنتائج التالية:

- ✓ تتصف دالة الطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي مما يدل على أن تخفيض العملة قد أثر إيجابا في تحسين وضعية الميزان التجاري.
- ✓ يتصف الطلب المحلي الجزائري على الواردات بأنه عديم التأثير بالتغير في سعر الصرف الحقيقي، و يعود السبب في ذلك إلى أن معظم الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية.
- ✓ الميزان التجاري غير المرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي و هذا يدل على أن تخفيض العملة له أثر ايجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري الجزائري.

4- دراسة بودري شريفة: أثر تقلبات سعر الصرف الدولار و الاورو و أثرهما على الاقتصاد الجزائري مقدمة  
لنيل شهادة ماجستير منشورة.

التي خلصت إلى زيادة الاستخدام العالمي للاورو بما فيه هيمنته على العلاقات التجارية الجزائرية تؤدي إلى التوسع نحو الاورو على حساب الدولار باعتبار أن الاورو هو العملة الوحيدة التي تنافس الدولار بفعل وجود مقومات اقتصادية تؤهلها للدور العالمي في ظل معانات الدولار و من ثم وجود تأثير سلبي على الاحتياطي الصرف الجزائري من الدولار و أن ارتفاع الاورو يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات مما يتوجب التحول نحو توزيع الاستيراد إلى مناطق دولاره و إعادة النظر في نظام الصرف بالتحول للارتباط بالاورو و محاربة السوق الموازية لسعر الصرف و إعادة هيكلة و إدارة احتياطي الصرف.

5- دراسة سعيدة شطباني: محددات سعر صرف الدينار الجزائري و دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي  
مقدمة لنيل شهادة الماجستير .

تكمن أهداف البحث في التعرف على المحددات أو العوامل المؤثرة على سعر الصرف الدينار الجزائري من جهة، و مدى ارتباط الاقتصاد الوطني في بعده: الداخلي و الخارجي بسعر الصرف من جهة أخرى، كما ترفق هذه الدراسة بدراسة قياسية اقتصادية لمحاولة نمذجة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، مع قياس نسبة مساهمة كل عامل في تحديد سعر الصرف.

**الدراسات باللغة الأجنبية:**

6- Péné Lalonde, Patrik Sabourin « **Modélisation et prévision du taux de change réel effectif Américain** », document de travail de la banque de Canada, Canada 2003.

حاول الباحثان في هذه الدراسة نمذجة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و مجموعة من المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي للفترة (1992-2002)، و خلص الباحثان إلى أن العوامل الأكثر تأثير على سعر الصرف هي أسعار البترول و مستوى الإنتاجية، و تجلى ذلك من خلال اختبار فترة عشرة سنوات.

7- Ella oyono: **Effets réels des régimes de change dans les pays en développement**, revue d'analyse économique, vol 82 n° 3, Montréal, Septembre 2000.

بينت الباحثة في هذه الدراسة تأثير نظام سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و ركزت على الناتج المحلي الإجمالي، و خلصت هذه الدراسة إلى أن لنظام سعر الصرف أثرا حقيقية على الإنتاجية، و بالتالي الأداء الاقتصادي لذا يجب العمل بنظام الصرف المثالي.

**المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة**

نلاحظ أن الدراسات السابقة التي أشرنا إليها كانت متنوعة فيما بينها من حيث وجهة تناولها لموضوع أثر سعر الصرف، من خلال الدراسات السابقة سنقوم بذكر أوجه الشبه و الاختلاف فنلاحظ من حيث أوجه الشبه أن أغلب الدراسات ركزت على دراسة سعر الصرف على الاقتصاد ككل منها دراسة بودري شريفة و منها ما كان أخص أكثر مثل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها منها دراسة دوحة سلمى. أما عن دراسة سي محمد كمال فقد توافقت مع دراستنا من حيث التركيز على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات، الأدوات الإحصائية المطبقة، أما المنهج المتبع فكل الدراسات استخدمت المنهج الوصفي في الجانب النظري و النهج الإحصائي و هذا ما اتبعه دراستنا الحالية.

أما أوجه الاختلاف فأغلب الدراسات اختلفت من حيث استخدام الأدوات الإحصائية المطبقة، و كذلك من حيث مكان الدراسة و كذلك تناول معظم الدراسات أثر سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري و ليس على شقيه الصادرات و الواردات. و ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها طبقت في الجزائر خلال الفترة 2008-2017 أما عن الطريقة المتبعة للدراسة فقد اعتمدنا على نموذج الانحدار الخطي البسيط.

## خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الأسس النظرية حول سعر الصرف و التجارة الخارجية حيث تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسع نشاط التصدير و الاستيراد، فسر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية.

فسعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب عليه داخل سوق سمي سوق الصرف، هذا الأخير و باليات عمله و المتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزايد حجم كل من الصادرات و الواردات. و بالتالي التأثير في حجم النمو الاقتصادي.

كما استعرضنا أهم الدراسات السابقة التي بحثت أثر تقلبات أسعار على التدفقات التجارة الدولية كما استقصينا أهم النماذج القياسية و الاختبارات التجريبية لهذا الطرح و أهم ما إستخلصناه من ذلك هو بأن أثر أسعار الصرف و تأثيرها على التجارة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى و هذا ما أورده الاختلاف من علاقة سلبية إلى إيجابية في حين أن هناك دراسات لم تجد تأثير على الصادرات و الواردات في فترات معينة.

## الفصل الثاني

دراسة تحليلية لميزان المدفوعات و علاقته بسياسة سعر الصرف

## تمهيد:

و الجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات و التخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات و الواردات، وهي فجوة تحتمل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز، و التوازن و تراجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، و في حالة الجزائر زادت الواردات و تراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أ، الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر الصرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها الأسعار الواردات و الصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص و البلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تتخفف عملة دولة لا قدرات تصديرية لهل بعملة الاستيراد (الأورو في حالة الجزائر) فهذا يعكس خلا هيكليا في السياسة الاقتصادية للدولة و من بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية هو العمل على اكتساب العملة المحلية قيمتها الحقيقية من خلال تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري.

## المبحث الأول: تطور و تحليل أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.

يعتبر ميزان المدفوعات ذلك السجل الذي يسجل فيه جميع العمليات الدولية مع دول العالم الخارجي و هذا الأخير تربطه علاقة وثيقة مع أسعار الصرف الذي يعد من أهم الآليات التي تؤثر فيه، و من هنا سنتطرق إلى دراسة وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

## المطلب الأول: تطور الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق ما بين الصادرات و الواردات و عليه نتطرق إلى دراسة كلا منها

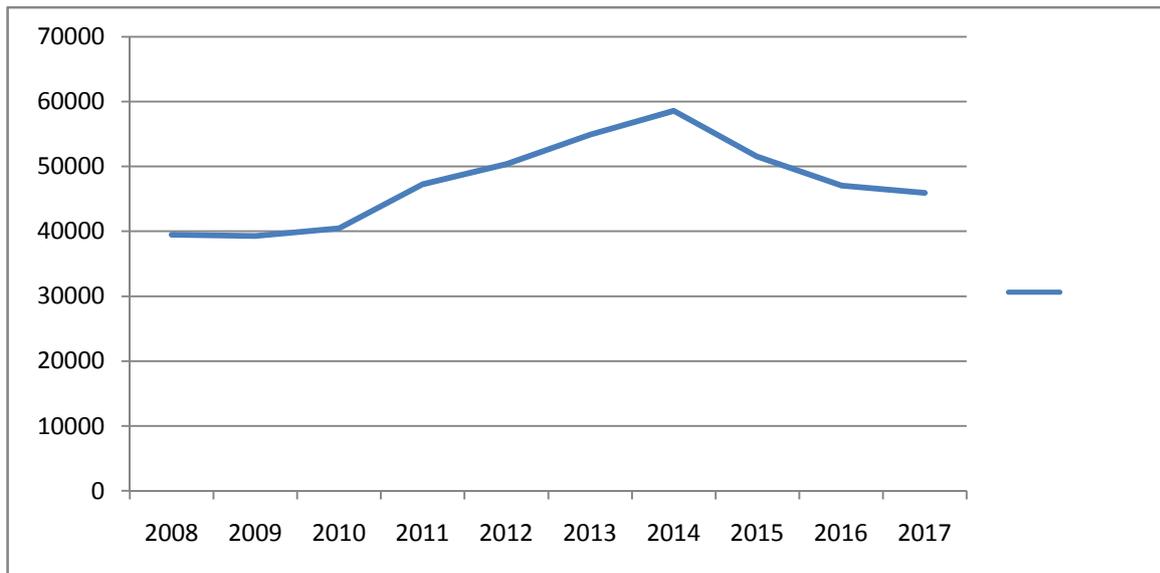
أ- الواردات: عرفت هذه الأخيرة منحنى تصاعديا إلى غاية سنة 2014 و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول و كذلك سياسة الدولة و بعدها نلاحظ انخفاض مباشر في منحنى هذه الأخيرة نتيجة انهيار أسعار البترول و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 01: الواردات الجزائرية. (بمليارات الدينانير الجزائرية)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	39479	39294	40473	47247	50376	54892	58580	51501	47089	45957

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية عن الجمارك.

## الشكل رقم 01: منحنى بياني يمثل تطور الواردات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

نلاحظ من الجدول و الرسم البياني ارتفاع ملحوظ في واردات السلع من 3418 مليار دينار في عام 2011 (أي 23,43 % من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 5289 مليار دينار في عام 2015 (أي 29,6 % من الناتج المحلي الإجمالي). و جاءت واردات السلع الاستهلاكية الغذائية و غير الغذائية على رأس القائمة حيث بلغت قيمتها 35% من الناتج المحلي الإجمالي متبوعة بالمعدات الصناعية. الجدول رقم 02 يوضح أهم الشركاء الاقتصاديين في المجالين (الصادرات، الواردات):

#### الجدول رقم 02: توزيع الواردات و الصادرات الجزائرية حسب المتعاملين الاقتصاديين.

وفيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2017، والجدول المرفقة تبين بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زال الاستقطاب على شركائنا التقليديين. الواقع أن دول منظمة التعاون الاقتصادي تشكل الطرف المهم في التعامل بـ 57% من وارداتنا و 77% من صادراتنا.

#### المناطق الاقتصادية

السنة	السنة		التطور %	السنة		
	2015	*2016		2014	*2016	
25 485	22 976	16 739	-12.97	179 22	-27.15	دول الإتحاد الأوروبي
7 363	5 288	6 251	-14.50	6 295	18.21	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
1 225	37	80	-25.80	909	116.22	الدول الأوروبية الأخرى
2 822	1 683	1 678	1.24	2 857	-0.30	دول أمريكا الجنوبية
11 850	2 409	2 331	-1.96	11 618	-3.24	آسيا
-	71	-	-	-	-	أوقيانوسيا
1 918	572	385	0.83	1 934	-32.69	الدول العربية
680	1 550	1 368	2.50	697	-11.74	الدول المغاربية
359	82	51	-33.70	238	-37.80	الدول الإفريقية
51 702	34 668	28 883	-9.62	46 727	-16.69	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS لسنتي 2014-2016.

## / الإتحاد الأوروبي

تبقى دول الاتحاد الأوروبية دائما الشريك الرئيسي للجزائر ، بنسب على التوالي 44.37 % واردات و 58.37% صادرات.

في المقابل ففي سنة 2016 ، انخفضت الواردات من الاتحاد الأوروبي ب 9.95%، من 22.47 مليار دولار في 2016 إلى 20.24 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وبالنسبة للصادرات من الجزائر إلى هذه البلدان أيضا تضاعلت إلى 449 مليون دولار أمريكي أي 17.83%.

ضمن هذه المنطقة الاقتصادية، يمكننا أن نلاحظ أن زبونا الرئيسي هو إيطاليا، والتي تمتص أكثر من 16% من مبيعاتنا إلى الخارج ، تليها فرنسا ب 12.92% ثم إسبانيا 11.92%.

بالنسبة للممولين الرئيسيين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين دول الاتحاد الأوروبي ب 9.35%، تليها إيطاليا وألمانيا بحصة 8.17% و 6.99% من إجمالي الواردات من الجزائر إلى خلال عام 2017.

## 2 / دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي)

تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة بلغت 12.93% من واردات الجزائر من هذه البلدان، و 18.69% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان.

وبالمقارنة مع عام 2016، فإنه ينبغي أن نشير إلى انخفاض كبير في الصادرات المحققة مع هذه الدول دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي)، من 6.94 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 6.49 مليار دولار عام 2017، كذلك فإن واردات الجزائر من هذه الدول ، سجلت انخفاضا يقدر ب 4.91%.

نلاحظ أيضا أهم المبادلات التجارية بين الجزائر وهذه المنطقة مع الولايات المتحدة، تليها تركيا مع معدلات كل من 3.95% و 4.35% بالنسبة للواردات من هذه الدول، و 5.64%، و 9.76% لصادرات إلى هذه البلدان.

02 : في بي ( ) .



الشركاء الرئيسيين للجزائر (الواردات)

### 3/ باقي المناطق

نلاحظ أن المبادلات التجارية بين الجزائر وبقية المناطق تبقى دائما ضئيلة

- إجمالي حجم التجارة مع البلدان الأوروبية الأخرى (خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) تظهر تراجعاً في حصتها في السوق بما يقرب من 94% مقارنة مع عام 2016، حيث تجاوزت من 1.02 مليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى 1.97 مليار دولار أمريكي في عام 2017.
  - دول "آسيا" تظهر زيادة طفيفة بنسبة 12.66% حيث تجاوزت من 13.91 مليار دولار أمريكي إلى 15.67 مليار دولار أمريكي لنفس الفترة.
  - سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) انخفاض طفيف ما يقرب من 1% مقارنة مع 2016 من مبلغ 1.87 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 1.85 مليار دولار أمريكي عام 2017.
  - كذلك المبادلات التجارية مع الدول العربية (خارج اتحاد المغرب العربي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) سجلت انخفاض طفيف مقارنة مع عام 2016، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول من 2.34 مليار دولار أمريكي ليصل إلى 2.29 مليار دولار أمريكي وذلك بانخفاض قدره 2.26%.
  - وأخيراً، سجلت المبادلات التجارية مع بلدان الأمريكتين ارتفاعاً ملحوظاً من 18.37% مقارنة مع عام 2016، تجاوزت من 4.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 5.68 مليار دولار أمريكي في عام 2017.
- ب- الصادرات:**

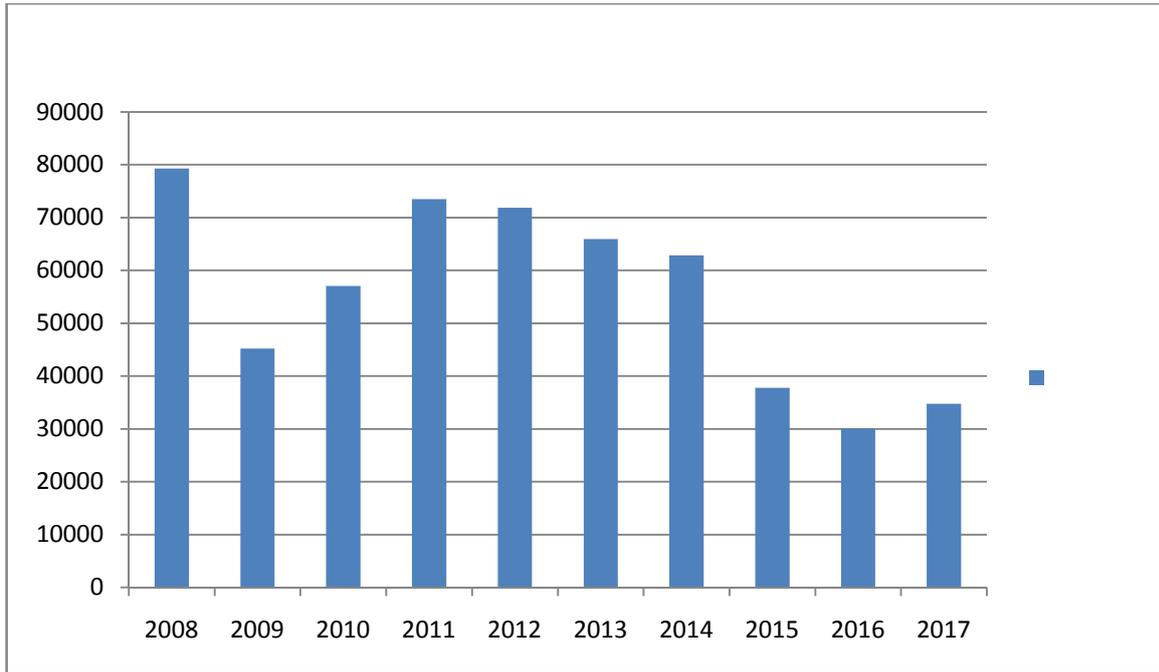
تعتمد الجزائر في صادراتها على سلعة واحدة و التي تتمثل في النفط الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري بحيث تمثل نسبة تتراوح ما بين 96% إلى 98%. في إجمالي صادراتها و هذا يوضح ارتباط الميزان التجاري بالمحروقات دون اللجوء إلى بدائل أخرى و الجدول التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة:

#### الجدول 03: تطور الصادرات الجزائرية 2008-2017. (بمليارات الدنانير الجزائرية)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية عن الجمارك.

الشكل رقم 03: الشكل البياني يمثل تطور الصادرات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 02

من خلال الشكل البياني نلاحظ انخفاض حاد لقيمة الصادرات ما بين سنة 2008-2009 حيث تشكل المحروقات أكبر نسبة للصادرات الجزائرية. كما نلاحظ أن الصادرات ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل إلى 34,76 مليار دولار في 2017 مقابل 30,02 مليار دولار في 2016 بزيادة 4,74 مليار دولار حسب بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات التابع للجمارك.

يعود تراجع الصادرات في عام 2015 إلى عنصر الحجم حيث تراجع حجم الصادرات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام بنسبة 3.9% و كذا عنصر السعر حيث انخفض سعر البرميل النفط بنسبة 47.7% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014. و في الربع الأول من 2016، سجلت صادرات المواد الهيدروكربونية انخفاضا بنسبة 40% مقارنة بالربع نفسه من عام 2015.

ج- رصيد الميزان التجاري:

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات و تحولات اقتصادية خلال الفترة (2008-2017) و عليه سنقوم بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة و الجدول التالي يبين رصيد الميزان التجاري و هو كما يلي:

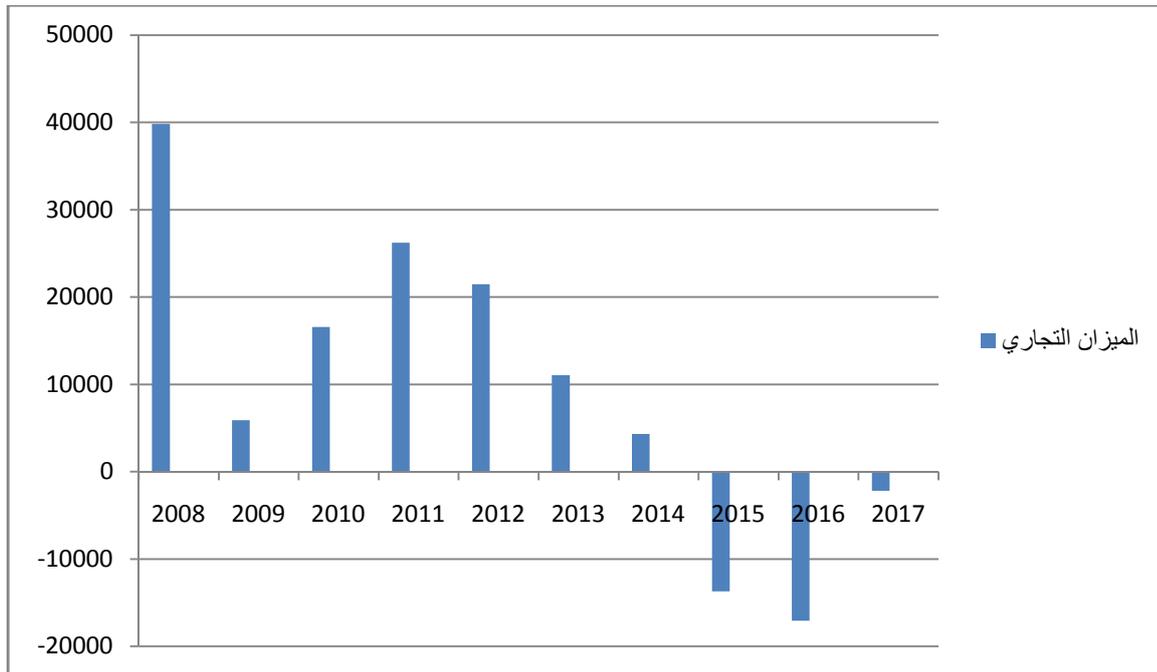
جدول رقم 04: رصيد الميزان التجاري للفترة 2008-2017. (بمليارات الدنانير الجزائرية)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الميزان التجاري	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-13714	-17063	-2194

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية عن الجمارك.

و يمكن ترجمة هذا الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 04: الشكل البياني يمثل تطور رصيد الميزان التجاري لفترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

من خلال ملاحظتنا للشكل البياني و الجدول تبين لنا كما يلي:

(2008-2009) نلاحظ انخفاض رصيد الميزان التجاري وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول و انخفاض أسعارها. ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 18,20 مليار دولار يعود ذلك لتخوف الدولة من الأزمة. أدى التراجع الحاد في أسعار البترول في سنة 2015 بنسبة 47,1 % إلى عجوزات في الحساب الجاري و كذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات تقدر ب 27,3 مليار دولار و 27,5 مليار دولار على التوالي<sup>78</sup>.

في سنة 2016، أدى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بنسبة 15,2% إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 15,6% و مع ذلك سمح تراجع الواردات من السلع بنسبة 6,1% المتزامن مع التقلص الحاد في عجز بند "مداخل عوامل الإنتاج" في الحد من العجز في الحساب الجاري و الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حوالي 26 مليار دولار<sup>79</sup>.

في سنة 2017 نلاحظ تقلص عجز الميزان التجاري بصفة جيدة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول.

### المطلب الثاني: تطور حساب رأس المال.

لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة نسبيا إذ لم تتجاوز قيمتها 2 مليار دولار سنويا. و منذ عام 2013، نشهد تراجعا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انتقلت من 155,85 مليار دينار في عام 2013 إلى 125 مليار دينار في عام 2014 ثم إلى ناقص 69 مليار في عام 2015 الجدول رقم 04.

و انخفض رصيد حساب رأس المال بناقص 27 مليار دينار في عام 2015 نتيجة تخلي غير المقيمين عن حصصهم في رأس مال إحدى شركات الهواتف الجوال. و في عام 2014 سجل الحساب فائضا قدره 138,12 مليار دينار.

### أولاً: تطور الاستثمارات المباشرة.

#### جدول رقم 05: تطور حساب العمليات المالية 2011-2017 (بمليارات الدنانير الجزائرية).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	147,88	118,29	155,16	122,63	50,24-	165,2	133,7
استثمارات حافظة الأوراق المالية	0,60	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
حساب رأس المال	18,00-	0,69-	0,02	0,25-	0,01	0,07	0,08
الاحتياطات الإجمالية للواردات حسب الأشهر (السلع و الخدمات باستثناء عوامل الإنتاج)	36,77	36,67	35,40	30,08	27,17	22,74	19,41

المصدر: بنك الجزائر، 2017.

دراسة تحليلية لميزان المدفوعات و علاقته بسياسة سعر الصرف

بفضل الارتفاع المذهل في أسعار النفط في العقد الأول من الألفية الثالثة، استطاعت الجزائر بناء أسس سليمة لاقتصادها الكلي اتضح أنها مكسب كبير لتجاوز الأزمة الحالية. و قد استفاد البلد من رخاء مالي سمح له كذلك بتحقيق أداء جيد في مجال التنمية الاجتماعية.

ثانيا: تطور رؤوس الأموال الرسمية.

جدول رقم 06: تطور رصيد رؤوس الأموال الرسمية لميزان المدفوعات.(مليارات الدولارات)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السحب	1,15	2,19	0,57	0,067	0,266	0,165	0,748	0,001	0,270	0,168-
الإهلاك	1,63	0,683	0,439	1,148	0,853-	0,549-	-0,231	0,460-	0,203	0,102
الرصيد	0,48-	1,507	0,131	1,081-	-0,587	0,384-	0,517	0,459-	0,473	0,066-

المصدر: بنك الجزائر، 2017.

ما نلاحظ من الجدول أن رصيد رؤوس الأموال الرسمية حقق قيم سالبة خلال فترة الدراسة ما عدا سنة 2009 و 2010 و 2014 و 2016. و لكل بوتيرة متغيرة، و لعل السبب راجع إلى تراجع حاد للاحتياطيات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ثم إلى 114,14 مليار دولار في نهاية 2016. أما سنتي 2009-2010 فلعل السبب راجع لتخلص الجزائر من ديونها اتجاه الغير.

ثالثا: تطور حساب القروض القصيرة الأجل بالإضافة إلى بند السهو و الخطأ.

جدول رقم 07: تطور حساب القروض القصيرة الأجل بالإضافة إلى بند السهو و الخطأ لميزان المدفوعات.(مليارات الدولارات).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد	0,02	0,604-	0,437-	1,411	1,306-	2,588-	1,357	0,899	1,875-	0,807-

المصدر: بنك الجزائر، 2017.

نلاحظ من الجدول أعلاه رصيد عرف قيم سالبة في معظم السنوات ما عدا سنة 2008 و 2011 و 2014 و 2015. حيث بلغ 0,899 مليار دولار.

#### رابعاً: الرصيد الإجمالي لحساب رأس المال

الرصيد الإجمالي لحساب رأس المال يتكون من الأرصدة التي تطرقنا إليها سابقاً (الاستثمارات المباشرة... الخ).

الجدول رقم 08: تطور رصيد حساب رأس المال من 2008 إلى 2017. (مليارات الدولارات)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد	2,54	3,46	3,18	2,37	- 0,361	- 1,019	3,396	- 0,247	0,186	0,334

المصدر: بنك الجزائر، 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد حساب رأس المال يعاني من عجز خلال الفترة الممتدة 2012-2013 و سنة 2015 و نقول أن الجزائر عانت من هذا العجز الكبير راجع إلى عدة أسباب نذكرها فيما يلي:

1. تراجع الاستثمارات الأجنبية الداخلية للجزائر.
2. تراجع قيمة المداخيل من المحروقات.
3. تراجع قيمة الصادرات (f.o.b).

#### خامساً: تطور رصيد ميزان المدفوعات

عرف رصيد ميزان المدفوعات تذبذبات خلال فترة الدراسة بين الارتفاع و الانخفاض نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات الصادرات النفطية و لذلك سنقوم بتحليل تطور ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 09: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008-2017. (مليارات الدولارات)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد ميزان المدفوعات	33,95	0,51	12,22	17,67	12,41	1,15	- 9,27	-	-	-
رصيد ميزان الحسابات الرسمية	2,54	3,46	3,18	2,37	-	- 1,02	3,396	- 0,24	0,186	0,334
الصادرات المحروقات	77,13	44,41	56,12	71,66	70,58	63,32	58,36	33,08	27,91	33,20
الميزان التجاري	34,45	0,41	12,15	25,96	20,16	9,88	0,46	-	-	-
					7			18,08	20,12	14,41

المصدر: بنك الجزائر، 2017.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد ميزان المدفوعات تميز برصيد سالب و ذلك راجع الانخفاض المستمر لأسعار البترول. على الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع، المقدر ب 11,8% أدى التراجع الحاد في أسعار البترول في سنة 2015 بنسبة 47,1% إلى عجوزات في الحساب الجاري و كذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات تقدر ب 27,28 مليار دولار و 27,5 مليار دولار على التوالي.

في سنة 2016 أدى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بنسبة 15,2% إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 15,6% و مع ذلك سمح تراجع الواردات من السلع بنسبة 6,1% المتزامن مع التقلص الحاد في عجز بند "مداخل عوامل الإنتاج" في الحد من العجز في الحساب الجاري و الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حوالي 26 مليار دولار.

### المطلب الثالث: تطور رصيد حساب الخدمات و الدخل و التحويلات.

يضم هذا الحساب الدخل عوائد الاستثمار، الفوائد على القروض الخارجية بالإضافة إلى عوائد توظيف الاحتياطات و الفوائد على الودائع الآجلة و عليه سنحاول دراسة تطور رصيد كل منهم:

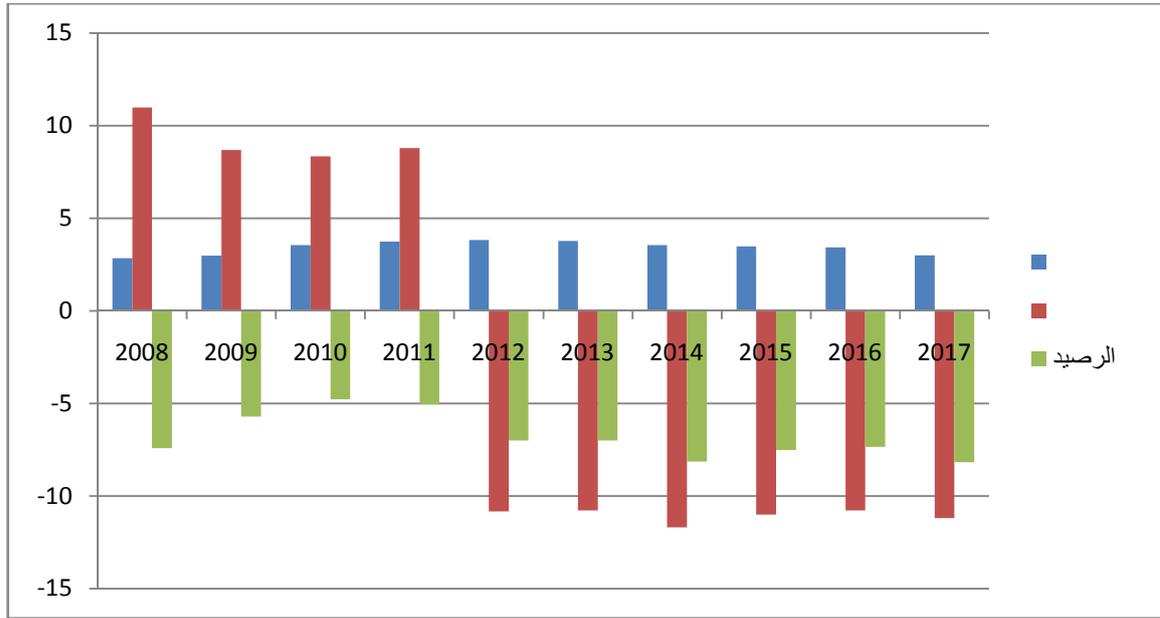
أولاً: تطور رصيد العمليات على الخدمات.

جدول رقم 10: تطور رصيد العمليات على الخدمات لميزان المدفوعات الجزائري. (مليارات الدولارات)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	2,84	2,98	3,56	3,74	3,82	3,778	3,555	3,475	3,433	3,004
الواردات	10,99	8,69	8,34	8,8	10,828	10,776	11,696	10,999	10,776	11,18
الرصيد	7,41	5,71	4,78	5,06	7,006	6,998	8,141	7,524	7,342	8,178

المصدر: بنك الجزائر، 2017.

الشكل رقم 05: الشكل البياني لتطور رصيد العمليات على الخدمات.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 09.

من خلال ملاحظتنا لمعطيات الجدول أعلاه و الشكل البياني استنتجنا أن ميزان الخدمات طيلة فترة الدراسة سجل رصيد سالب أي بمعنى آخر حقق عجز مستمر و دائم بالرغم من ارتفاع الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة إلا أن ذلك لم يغطي الواردات الجزائرية من الخارج و لعل ما يفسر هذا العجز هو انخفاض مستوى القطاع السياحي في الجزائر، بالإضافة إلى أن المقيمين بالجزائر يقضون العطل في الخارج و هذا دليل على ضعف و توتر قطاع الخدمات الجزائري، الذي لم يواكب التطورات الدولية الخاصة في هذا المجال.

ثانياً: دراسة رصيد حساب الدخل:

لدراسة هذا التطور بالتطرق إلى تحليل الجدول التالي الذي يعبر عن تطور رصيد حساب الدخل لميزان المدفوعات الجزائري خلال مدة الدراسة.

جدول رقم 11: تطور رصيد حساب الدخل على ميزان المدفوعات الجزائري 2008-2017. (مليارات الدولارات)

السنوات	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
الصادرات	2,262	2,424	2,192	3,232	3,548	3,733	4,45	4,59	4,74	5,13
الواردات	4,856-	3,994-	6,645-	8,046-	8,068-	7,63-	6,43	4,96	6,06	6,46
الرصيد	2,594-	1,570-	4,453-	4,814-	4,521-	3,9-	2,04-	0,37-	1,32-	1,33

المصدر: بنك الجزائر، 2017.

## دراسة تحليلية لميزان المدفوعات و علاقته بسياسة سعر الصرف

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حساب الدخل هو الآخر حقق عجز مستمر من بداية 2009 إلى غاية 2017. حيث يرجع هذا العجز إلى استمرار الأرباح التي تم انتقالها إلى مصالح الشركاء الأجانب لمؤسسة سوناطراك التي تعد العمود الفقري للاقتصاد الجزائري.

### ثالثا: رصيد التحويلات الصافية:

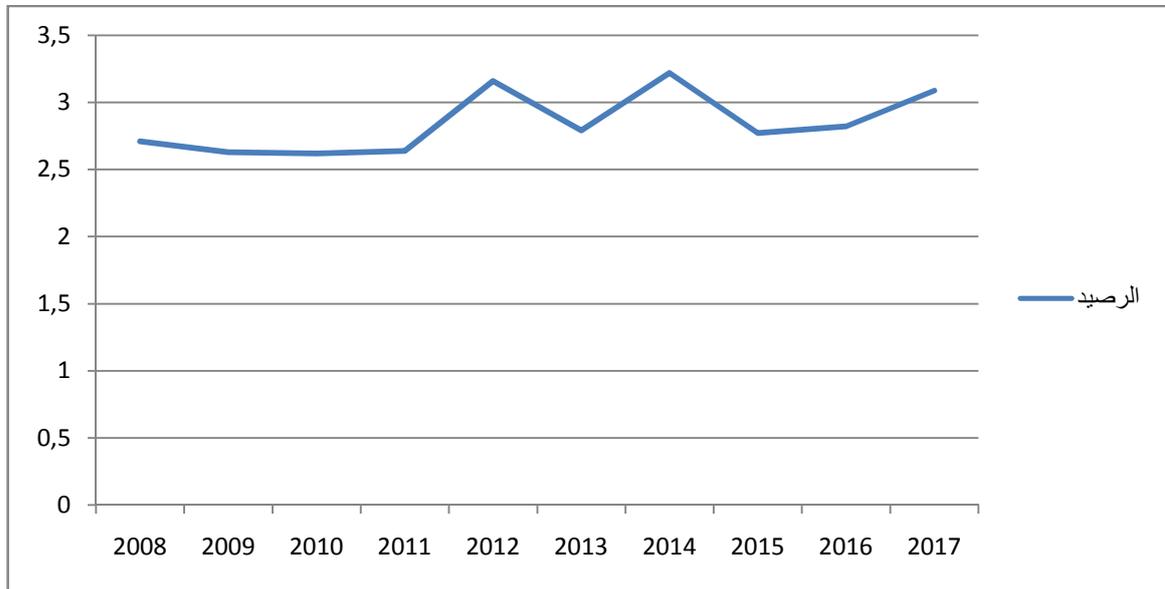
يضم هذا الحساب كافة التحويلات الملكية المالية و الحقيقية و التي تتمثل في قطاع الإدارات العمومية و تحويلات أخرى.

### الجدول رقم 12: تطور رصيد التحويلات الصافية لميزان المدفوعات.(مليارات الدولارات)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد	2,71	2,63	2,62	2,64	3,16	2,792	3,219	2,771	2,822	3,088

المصدر: بنك الجزائر، 2017.

### الشكل رقم 06: منحنى بياني لتطور رصيد التحويلات الصافية.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 09.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و المنحنى البياني أن رصيد التحويلات الصافية سجل قيم متذبذبة حيث بلغت في البداية المدة 2,71 مليار دولار لتتخفف في السنة الموالية فبلغت قيمتها 2,63 مليار دولار لتصل في 2012 إلى 3,16 مليار دولار ثم تتخفف من جديد في السنة الموالية إلى 2,792 مليار دولار ثم ترتفع و تتخفف خلال

: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات و علاقته بسياسة سعر الصرف

---

السنوات الآتية إلى غاية سنة 2016 و يرجع هذا التذبذب إلى ضعف التحويلات من طرف المهاجرين الجزائريين و تهريبهم من القنوات الرسمية و الصعوبات التي تواجههم عند تحويل أموالهم.

## المبحث الثاني: أثر سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري.

عرفت تسعيرة الدينار الجزائري و الصرف تطورات هامة بسبب سياسات سعر الصرف المتبعة بحيث تعد من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة لمل له من نتائج إيجابية في تحسن وضعية الميزان المدفوعات الجزائري و على هذا الأساس سنقوم بتقسيم مبحثنا هذا إلى المطالب التالية:

➤ **المطلب الأول:** تطور سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري

➤ **المطلب الثاني:** تحليل أثر سعر اصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائرية

## المطلب الأول: تطور سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري

أولاً: تمهيد

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2008-2017 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي و إنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، و في هذا السياق و قبل تحليل تطور السياسة سعر الصرف الدينار يجب معرفة تطور ديون الجزائر و أهم البرامج الاقتصادية التي تم انجازها في الألفية الجديدة.

**1 - الديون الخارجية و الداخلية للجزائر:** إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية و الخاصة (الدين التجاري) و بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، و بذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية من 11,6 مليار في سنة 2005 إلى 0,5 مليار دولار في 2010.

## 2 - البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2005-2017.

**1-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):** يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي و الهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية و الأجنبية لتسريع وتيرة النمو و بالتالي التقليل من ظاهرة البطالة و تضيق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات، و قد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري و استغل الانفراج المالي و قد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل و الصحة و الأشغال العمومية<sup>80</sup>.

**3 - البرنامج الخماسي 2010-2014:** هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، و يهدف إلى تحديث الاقتصاد و خلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية و الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية للمواطن.

**4 - برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:** يعتبر برنامج مكمل للبرامج السابقة و قد بدأ تنفيذه بداية من 2015 و تتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية.
- بلوغ نمو قوي للنتاج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول 2019.
- استحداث مناصب شغل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين و نوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع و ترقية تكوين الأطر و اليد العاملة المؤهلة.

#### ثانيا: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري

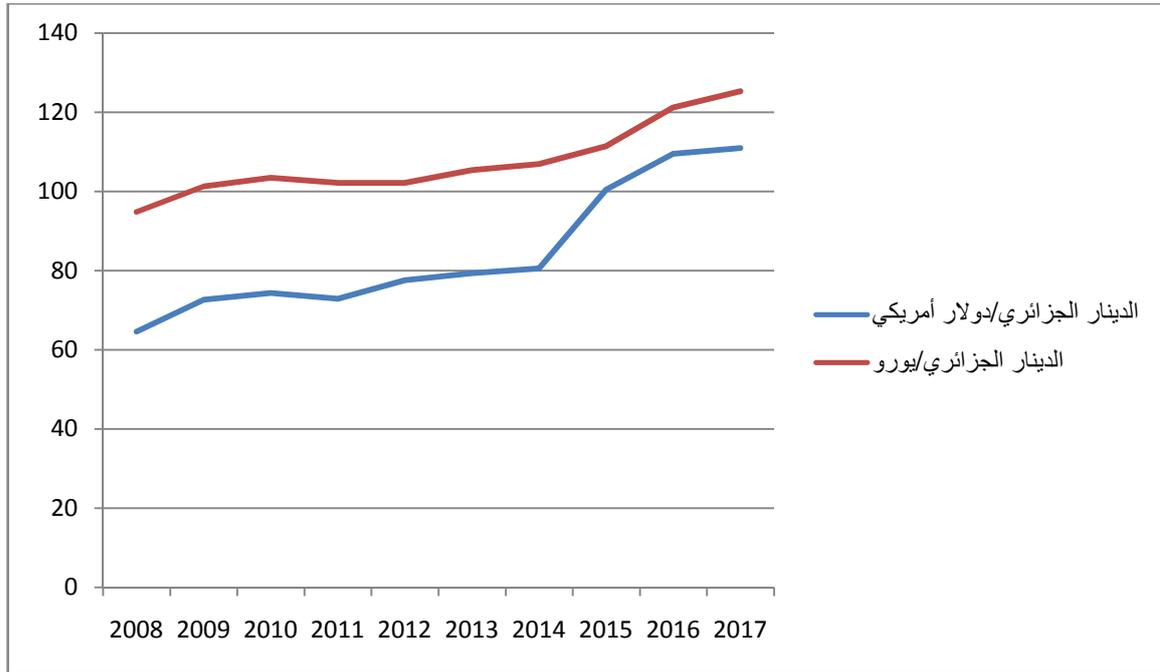
عرف سعر الصرف الدينار الجزائري مجموعة من التطورات خلال فترة الدراسة و الجدول التالي يوضح ذلك.

**جدول رقم 13: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو للفترة 2008-2017.**

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدينار الجزائري/الدولار الأمريكي	64.58	72.65	74.32	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	110.96
الدينار الجزائري/الأورو	94.85	101.30	103.50	102.22	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32

المصدر: بنك الجزائر 2017.

الشكل رقم 07: منحنى بياني لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو للفترة 2008-2017.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 13.

نلاحظ من خلال المنحنى الارتفاع الواضح لقيمة الدينار الجزائري/الأورو مقابل الدينار الجزائري/الدولار الأمريكي.

عرف السداسي الثاني من 2016 و السداسي الأول من 2017 فترة استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية للمعاملات الخارجية للجزائر. في 2017 أدى ارتفاع سعر الصرف الأورو مقابل الدولار (12,3%) م مقابل عملات البلدان المتقدمة و الناشئة (الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر)، إلى نفس اتجاه تطور سعر الصرف الأورو مقابل الدينار. كما انخفض سعر صرف الدينار بنسبة 3,3% مقابل الأورو في 2017، مقابل انخفاض ب 8,0% بين 2015 و 2016. مقابل الدولار الأمريكي، انتقل سعر الصرف الدينار الجزائري من 109,4654 دينار للدولار الواحد في 2016 إلى 110,9610 دينار في 2017، أي بانخفاض طفيف قدره 1,4% مقابل انخفاض ب 8,2% في السنة السابقة<sup>81</sup>.

## المطلب الثاني: تحليل أثر سعر الصرف الدينار الجزائري في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري.

إن تبني الجزائر لنظام المدار الكلي كأحد أنظمة سعر الصرف الدينار الجزائري في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية، وكذا تحرير تجارتها الخارجية من كل القيود و العراقيل التي كانت تعيقها، قامت مع مطلع الألفية بإعادة تنشيط سياسة سعر الصرف للتأثير أو القضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تشكل تحديات أمام الاقتصاد الجزائري، خصوصا هذه الفترة التي تميزت بزيادة حجم السيولة في الاقتصاد نتيجة تحسين الوضعية المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية و هو ما يتطلب توجيه سياسة سعر الصرف لمقابلة استنزاف السيولة الفائضة في الاقتصاد و محاربة التضخم وهذا للمحافظة على استقرار ميزان مدفوعات الجزائر.

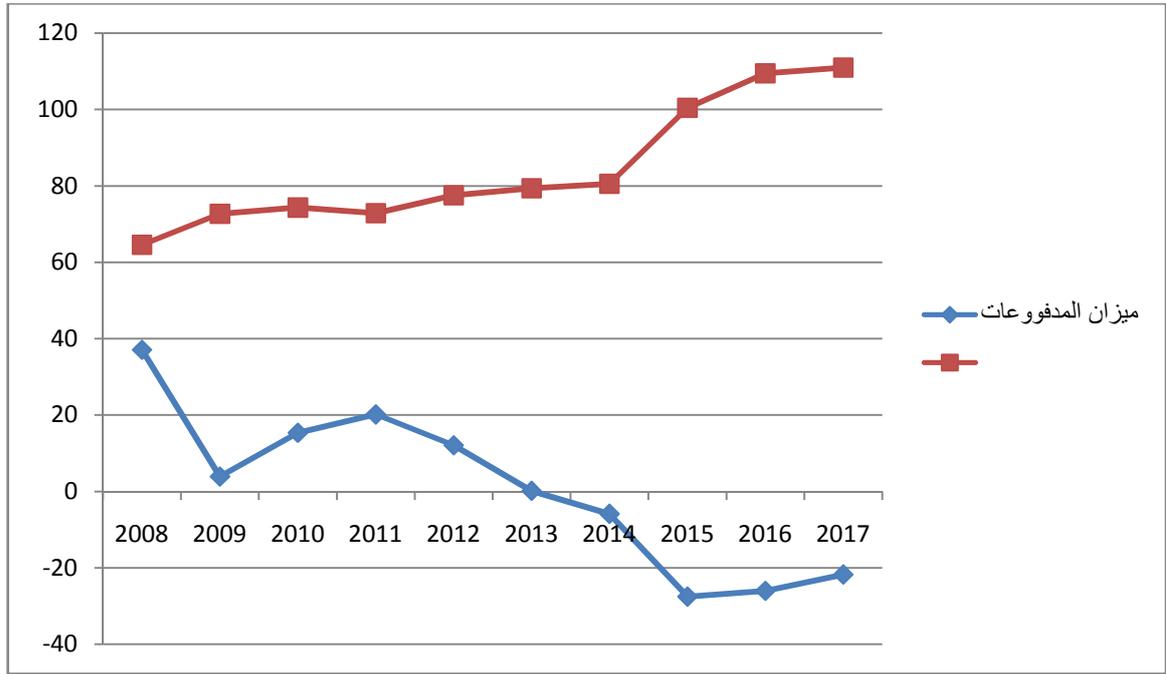
حيث ترى هذه النظرية بأن أي تغيير في المعاملات الاقتصادية (استيراد أو تصدير) يؤدي إلى إحداث تغييرات في أسعار الصرف و لمعرفة العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات و سعر الصرف الدينار الجزائري و ذلك كما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 14: تطور رصيد ميزان المدفوعات و علاقته بسعر الصرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميزان المدفوعات	37,04	3,86	15,32	20,14	12,05	0,133	5,88-	27,53-	26,03-	21,76-
الدينار الجزائري/الدولار الأمريكي	64.58	72.65	74.32	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	110.96

المصدر: بنك الجزائر 2017.

الشكل رقم 08: منحنى بياني يمثل تطور ميزان المدفوعات و علاقته بسعر الصرف الدينار.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 14.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أعلاه أن رصيد ميزان المدفوعات عرف عجز واضح منذ سنة 2013. و ذلك بسبب اعتماد الجزائر على المنتجات النفطية فقط، و هذا ما يجعلنا نتأكد أن سياسة تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري للصادرات هي سياسة فاشلة في الاقتصاد الجزائري و كذلك بالنسبة للواردات الجزائرية. أما فيما يخص حساب رأس المال، فيبقى هو الآخر بعيد كل البعد عن تأثير سعر الصرف الدينار بسبب عدم وجود قابلية لتحويل الدينار في العملات الرأسمالية، كونها لا تزال تخضع لرقابة السلطات النقدية لحركة رؤوس الأموال. و كل هذا جعل لسياسة تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري تأثير جدا ضعيف على الميزان التجاري بصفة خاصة و ميزان المدفوعات بصفة عامة.

## خلاصة الفصل:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما و بالأخص الحساب الخاص بالميزان التجاري، الذي يضم كل من صادرات الدولة و وارداتها، و لوجود العديد من العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية للدول، إذ أن تقلبات سعر الصرف تضيي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية، كذلك الحال بالنسبة للمستوردين. حيث أن الرقابة المفروضة على النقد الأجنبي هي السبب الرئيسي وراء استفحال ظاهرة السوق الموازي للصرف في الجزائر بالإضافة إلى عدم اعتماد مكاتب للصرف ما أدى إلى امتداد السوق غير الرسمي فيه و التي تسيطر على 40% من كتلة العملة.

أما المشكل الأساسي فهو يتعلق بالمستوردين، إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية، فقيمة المبلغ المسموح به من العملة الصعبة من قبل البنوك يقدر حوالي 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 01 أورو = 100 دج، و هو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.

من خلال تحليل واقع سعر الصرف في الجزائر، والتعرف على وضعية التوازنات الداخلية و الخارجية يتضح أن سعر الصرف الدينار الجزائري مر بعدة مراحل أساسية عرف فيها أحداث بارزة أملتتها التعديلات التي مست نظام الصرف في الجزائر، و الهادفة إلى إعطاء الدينار الجزائري القيمة الحقيقية الداخلية و الخارجية حتى يواكب التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية.

كتقييم لتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر نجد أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية (L'exportation des hydrocarbures) باعتبارها العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري، و بالتالي هذا الأخير يخضع لكل التقلبات التي تخضع لها السوق النفطية، كما يرتبط الاقتصاد الجزائري بالدولار الأمريكي باعتباره العنصر الأساسي في الموارد المالية المتأتية من الصادرات، و بالتالي يظهر ارتباط الاقتصاد الوطني بهذه العملة و كل ما يطرأ عليها من تقلبات.

أخطأتمه العامه

يعد سعر الصرف متغيرا اقتصاديا يؤثر و يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، و هو بمثابة أداة ربط بين الاقتصاد الوطني و العالم الخارجي. من هذا المنطلق، حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض الأسئلة التي تساير الانشغالات المطروحة في الساحة الاقتصادية.

تماشيا و طبيعة الموضوع، تم التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف، ثم الوقوف على الوقائع و الأحداث التي جرت على خلفية سعر الصرف و تحليلها- وفقا لمعطيات الاقتصاد الجزائري-، حيث خلص البحث إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف، تبين أن هناك جدلا قائما بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالعوامل المحددة لسعر الصرف، وحتى الآن لم يتم التوصل إلى نموذج يقف عنده الباحث.
- يؤثر سعر الصرف كجزء من السياسة الاقتصادية على العديد من المتغيرات الاقتصادية فهو بذلك أداة لإعادة التوازن و إصلاح الاختلال الخارجي، مما يساعد في تحسين الأداء الاقتصادي و زيادة القدرة التنافسية للصادرات، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ظهور السوق الموازية و تطورها نتيجة الطلب المتزايد على العملة الأجنبية و المصحوب بعدم تجاوب البنك المركزي على تلبية هذا الطلب، مما ساهم في إنشاء آثار تضخمية، و بالتالي تشويه القيمة الرسمية للعملة الوطنية و ابتعاد سعر الصرف الحقيقي عن سعره التوازني و هذا ما يسمى بعدم المساعدة النقدية، حيث يمكن قياسها باستعمال سعر الصرف الموازي و هذا ما يثبت الفرضية الثانية.
- إن التحسن الذي شهدته معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية يعود إلى التحسن الذي شهدته أسعار البترول.
- من أجل ضمان استقرار سعر الصرف و تحسين الأداء الاقتصادي يوصى بـ\_\_\_\_\_:
- زيادة معدل نمو الصادرات خارج المحروقات عن طريق تحسين نوعيتها بما يتلاءم مع المواصفات و المقاييس العالمية، بدلا من التركيز على الصادرات النفطية.
- تطوير مستوى الأداء الخدماتي للمنظومة المصرفية خاصة ما يتعلق بعمليات التحويل و الصرف، وكذا توسيع استخدامات البنوك للنقد الأجنبي بإدخال المزيد من الأنشطة التي لا تقوم بها حاليا، لتقليص حجم السوق الموازية.
- تجسيد مناخ ملائم و مناسب لتطوير و تحسين مستوى الجهاز الإنتاجي، و العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بالتركيز على المشروعات المتخصصة في إنتاج الصادرات الأخرى غير البترولية و كذلك إحلال الواردات بما يخفف من حجم التبعية الخارجية و تدعيم احتياطي الصرف الأجنبي.
- العمل على تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر البالغ و المباشر على سعر الصرف، والابتعاد عن القرارات الإدارية في تحديد سعر الصرف، لتفادي التبذير الاقتصادي ومنه الفساد المعمم.

- تفعيل عمليات الإصلاح النقدي و المالي من خلال انتهاج سياسات مالية و نقدية سليمة و فعالة من شأنها تقليص الاختلالات الداخلية و الخارجية، مما يساهم في استقرار سعر الصرف و تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني بشكل عام، و لن يتأتى ذلك بتفعيل آلية الحوكمة إن على مستوى الكلي أو الجزئي.

و إجمالاً يمكن أن نستخلص أن سعر الصرف الدينار الجزائري و سياسته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، و إنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، و الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

### آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية و تحليلنا لهذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة و مسائل بحثية تستدعي الباحثين الاقتصاديين و أهل التخصص التطرق إليها و دراستها و تحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون مواضيع بحث:

- دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو على تحرير التجارة الخارجية.
- أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية.
- كيف ندرج المحددات الأخرى لسعر الصرف الدينار الجزائري في سبيل تقريب الصرف الموازي من الصرف الحقيقي التوازني القائم على معيارية اتخاذ الصرف الموازي لتغيير المغالاة في المحددات الأخرى.
- أثر ازدواجية التعامل بالعملتين الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية.

فلا حمة المر اجح

## أولاً: الكتب

- 1- د/ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. ديوان المطبوعات الجامعية.
- 2- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثالثة.
- 3- رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سليمان. التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان الطبعة الأولى 2000.
- 4- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية مكتبة زهراء الشرق 1996.
- 5- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية الدار الجامعية الاسكندرية 1993.
- 6- عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس اقتصاديات النقود و المصرفية و التجارة الدولية، الدار الجامعية الاسكندرية 1996.
- 7- رعد حسن، الرف أساسيات التجارة الدولية المعاصرة دار النشر الطبعة الأولى الجزء الأول 2000.
- 8- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية الدار الجامعية بيروت دون سنة طبع 2001.
- 9- أحمد عبد الخالق الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية، دون دار النشر 1999.
- 10- السيد عبد المولى الوجيز في التشريعات الاقتصادية دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثالثة 1999.
- 11- أسامة أحمد القولي و مجدي محمود شهاب مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية دار الجامعة الجديدة للنشر 1997.
- 12- السيد محمد أحمد السريبيتي التجارة الخارجية الدار الجامعية مصر 2009 ص 246.
- 13- بلقاسم العباس سياسات أسعار الصرف سلسلة دورية تعني بقضايا المرأة في الأقطار العربية العدد 23 الكويت نوفمبر 2003 ص 3.
- 14- محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي "ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره" منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 17.
- 15- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص 196.
- 16- مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص 137-138.

- 17- صلاح الدين حامد أسعار صرف العملات مجلة إضاءات مالية و مصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12 الكويت 2011 ص 02.
- 18- عبد الرحمان جليل الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) دار صفاء للنشر و التوزيع الأردن 2011 ص 32.
- 19- مايكل بورديو المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف مداخلة علمية في اطار النظم سياسات سعر الصرف معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد الدولي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي أبو ظبي 16-17 ديسمبر 2002 ص ص 23-24
- 20- عادل أحمد حشيش العلاقات الاقتصادية الدولية دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2000 ص 136.
- 21- السيد محمد أحمد جاهين: سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح ط1 دار النهضة العربية القاهرة 2001 ص 8
- 22- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1 مؤسسة الوراق، عمان، 2001، ص 228. تم طرح هذه النظرية من طرف السويدي غوستاف كاسل سنة 1916 و يرمز لها باختصار PPA.
- 23- صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد: النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 344 باللغة الأجنبية:
- 1- Hervé Joly et d'autre ,Le taux de change réel D'équilibre Une Introduction Ministère de l'économie et des Finance PARIS 1996 p 04
  - 2- Jzambujal-Oliveira Miguel Faria e castro, Mapping a country's compétitive position : a real exchange rate stidies in economics and Finance. Vol 28 Iss 3,2011. P 234.
  - 3- Dominique plihom : Les Taux de change édition la Découverte, Paris, 1991, P 82
  - 4- Christian Descamps et Jaque Soichot : **Gestion Financière Internationale**, édition Litec, Paris, 1995,P 82.
  - 5- Martine Peyrard Moulard : **Les Paiement Internationaux**, op.cit, P147.
  - 6- Antoine Bouet et Michel Dupuy: **Relations Financière Internationale**, édition Eyrolle, Paris, 1994,P 136 .
  - 7- P. Bouhours : **La Monnaie Finance (institutions et mécanismes)**, éditions Ellipses, Paris, 1993, P309.

- 8- Jean-Louis Besson : Monnaie et finance, OPU, Alger, 1993, PP110-111.
- 9- Antoine Bouet et Michel Dupuy: **Relations Financière Internationale**, édition Eyrolle, Paris, 1994,P 136 .
- 10- M :Dupuy, J-M Cardebat, Jegourel : **Finance internationale**, op.cit,P92 .
- 11- Mohamed Daouas,et autres,**Techniques Financières Internationales et Couverture Du Risque De Change**, Centre De Publication Universitaire,Tunis,2007,pp89-90.
- 12- Péne Lalonde, Patrik Sabourin « **Modélisation et prévision du taux de change réel effectif Américain** », document de travail de la banque de Canada,Canada 2003.
- 13- Ella oyono: **Effets réels des régimes de change dans les pays en développement**, revue d'analyse économique, vol 82 n° 3, Montréal, Septembre 2000.

### الأطروحات البحثية:

- 8-دراسة دوحة سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. قسم العلوم التجارية. جامعة محمد خيضر بسكرة.2015/2014.
- 9-دراسة سي محمد كمال: التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (ل م د) منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013
- 10-دراسة بودري شريفة: أثر تقلبات سعر الصرف الدولار و الاورو و أثرهما على الاقتصاد الجزائري مقدمة لنيل شهادة ماجستير منشورة.
- 11-دراسة سعيدة شطباني: محددات سعر صرف الدينار الجزائري و دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مقدمة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. قسم العلوم التجارية. جامعة المسيلة. 2012/2011.
- 12